الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

إعداد الطالبة:

– بحري حليمة

إشراف الأستاذ:

– د.مُحَمَّد عيسى مُحَمَّد محمود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفــة	الرتبة العلمية
د/ نورين مولود	أستاذ مساعد	رئيساً
د/ مُحَمَّد عيسى مُحَمَّد محمود	أستاذ محاضر " أ "	مقرراً
د/ حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	مناقشاً

السنة الجامعية : 2019/2018

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي المتواضع،

وأن ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة،

فالحمد الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حبيب الله محمد ﷺ

بأسمى عبارات الشكر والعرفان آخذت نفسي

في التباري مع قلمي في الوصف والمديح

إلى من أعطوا وأجزوا بعطائهم

إلى من سقوا جامعتنا علما وثقافة

إلى من ضحوا بورقتهم وجهدهم ونالوا ثمار تعبهم

لكم أساتذتي : الدكتور محمد عيسى محمد محمود

الدكتور مصطفى حيمور

الدكتور مولود نورين

كل الشكر والتقدير على جهودكم القيمة

منكم تعلمنا أن للنجاح قيمة ومعنى

ومنكم تعلمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل

و معكم آمنا أن لا مستحيل في سبيل الإبداع والرقي .

إهداء

قال الله تعالى:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

أهدي ثمرة جهدي إلى من عطف علي ورباني وبارك خطاي

في مسار التعليمي

إلى من ضحى بماله وبكل ما يملك لتوفير الراحة والسعادة

إلى من أحسن تأديبي وعلمني حب العلم أبي العزيز رحمه الله

إلى من سهرت على رعايتي وتعبت من أجلي إلى قرة عيني أمي الحبيبة رحمها الله

إلى من كان سندا وعونا فصار عنوانا لنجاحي وتاجا يزين رأسي

ورافقني بالصعود إلى القمة زوجي الغالي

إلى أغلى ما عندي في هذا الوجودفلذتا كبدي وقرتا عيني ألاء رتاج ومحمد لؤي

إلى أخي أحمد الذي ما فتئ يزيل العقبات التي في طريقي

إلى إخوتي وأخواتي الذين شاركوني فرحتي بالفعل والدعاء

إلى أصدقائي و زملائي

الفـهـرس

العـــــــنـــــــوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير.	
إهداء.	
الفهرس.	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة .	2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفقر وأساليب قياسه.	
تمهيد الفصل الأول.	6
المبحث الأول: مفهوم الفقر وأسبابه وطرق مكافحته.	7
المطلب الأول: مفهوم الفقر.	7
المطلب الثاني: أسباب الفقر.	11
المطلب الثالث: طرق مكافحة الفقر في الجزائر.	16
المبحث الثاني: أساليب قياس الفقر ومؤشراته.	24
المطلب الأول: أساليب قياس الفقر.	24
المطلب الثاني: مؤشرات الفقر.	28
خلاصة الفصل الأول.	31
الفصل الثاني: علاقة الفقر ببعض المتغيرات وتطور معدلاته ومؤشراته في الجزائر.	
تمهيد الفصل الثاني.	33
المبحث الأول: علاقة الفقر ببعض المتغيرات.	34
المطلب الأول: علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية.	34
المطلب الثاني: علاقة الفقر بالمتغيرات الاجتماعية.	37
المبحث الثاني: تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر.	39
المطلب الأول: تطور معدلات الفقر في الجزائر.	39
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الفقر في الجزائر.	44
خلاصة الفصل الثاني.	51

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمحددات الفقر في الجزائر للفترة 2000-2017.	
تمهيد الفصل الثالث.	53
المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية القياس والنماذج القياسية	54
المطلب الأول: الأسس المنهجية المتبعة في الدراسة.	54
المطلب الثاني: تحديد متغيرات النموذج وصياغته.	56
المبحث الثاني: الدراسة القياسية والتحليلية للنموذج.	57
المطلب الأول: الاختبار الإحصائي للدراسة التطبيقية.	57
المطلب الثاني: التقييم الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر.	70
خلاصة لفصل الثالث.	81
خاتمة.	83
قائمة المصادر المراجع.	86
الملاحق	92

قائمة الجداول

رقم لجدول	العنوان	رقم الصفحة
الجدول 1	المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.	17
الجدول 2	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005–2009 .	18
الجدول 3	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010–2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية.	19
الجدول 4	البرنامج الخماسي للفترة 2010–2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية.	20
الجدول 5	تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2017	39
الجدول 6	تقدير معدل الفقر في الجزائر حسب نتائج تحقيق 2000–2005	40
الجدول 7	مستوى نسبة الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005	42
الجدول 8	مستوى مؤشرات الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005	44
الجدول 9	تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000–2011	46
الجدول 10	مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2000–2011)	48
الجدول 11	تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومكوناته في الجزائر	49
الجدول 12	اختبار الاستقرارية لنسبة الفقر في الجزائر Pov باستخدام اختبار ADF	59
الجدول 13	اختبار الاستقرارية لسلسلة معدل الكثافة السكانية في الجزائر Dp باستخدام اختبار ADF	61
الجدول 14	اختبار الاستقرارية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر باستخدام اختبار ADF	63
الجدول 15	اختبار الاستقرارية لمعدل التضخم في الجزائر Inf باستخدام اختبار ADF	65
الجدول 16	اختبار الاستقرارية لمعدل البطالة في الجزائر Chom باستخدام اختبار ADF	68
الجدول 17	ملخص لنتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ADF	68
الجدول 18	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	69
الجدول 19	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:	71
الجدول 20	نتائج التقدير لاختبار Breusch –Godfrey	76
الجدول 21	نتائج التقدير لاختبار وايت (White)	77
الجدول 22	مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة	79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل 1	الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر.	13
الشكل 2	منحنى لورنز	30
الشكل 3	تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	43
الشكل 4	تقدير معدل الفقر في الجزائر حسب نتائج تحقيق 2000-2005	44
الشكل 5	مستوى نسبة الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005	42
الشكل 6	مستوى مؤشرات الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005	45
الشكل 7	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأقاليم حسب التحقيق (MICS4) 2012	50
الشكل 8	منحنى التغيرات نسبة الفقر في الجزائر Pov خلال الفترة 2000-2017	58
الشكل 9	المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لنسبة الفقر في الجزائر Pov خلال الفترة 2000-2017.	59
الشكل 10	منحنى التغيرات في معدل الكثافة السكانية في الجزائر Dp خلال الفترة 2000-2017	60
الشكل 11	المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة معدل الكثافة السكانية في الجزائر Dp خلال الفترة 2000-2017	61
الشكل 12	منحنى التغيرات في نسبة الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2000-2017	62
الشكل 13	المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	63
الشكل 14	منحنى التغيرات لمعدل التضخم في الجزائر Inf خلال الفترة 2000-2017	64
الشكل 15	المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الجزائر Inf خلال الفترة 2000-2017.	65
الشكل 16	منحنى التغيرات لمعدل البطالة في الجزائر Chom خلال الفترة 2000-2017.	66
الشكل 17	المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لمعدل البطالة في الجزائر Chom خلال الفترة 2000-2017.	67
الشكل 18	تحديد مناطق القبول والرفض لإحصائية .	75
الشكل 19	توضيح اختبار Jarque Bera لتوزيع الأخطاء	78
الشكل 20	توضيح اختبار معامل ثايل	79
الشكل 21	مقارنة منحنى القيم الفعلية والقيم المقدرة لنسب الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	80

مقدمـــــــــــة

مـــــقـــدمة:

يعتبر الفقر من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأكثر جدلا وتأثيرا على الواقع المعيشي لأفراد المجتمع، وارتبط الفقر تاريخيا بظاهرة فقدان أو ندرة الموارد أحيانا والحروب والصراعات التي تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وإلى القهر والاستعباد.

لا يزال الفقر الظاهرة الأكثر انتشارا في العالم إذ باتت تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي تشكل مشكلة بنيوية في الاقتصاد العالمي ناجمة بشكل رئيسي عن عدم العدالة في توزيع الدخل. والتفاوت لم يقتصر بين الدول المتقدمة والنامية بل تعدى ذلك، حيث يمكن لمسه بوضوح في الدول المتقدمة نفسها رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل الخصوبة واقترابه من الصفر في بعض المجتمعات، إذ أن النمو الاقتصادي لم يرافقه تراجع في معدلات البطالة بل على العكس أخذت تلك المعدلات في الزيادة وبوتيرة متباينة بين الدول.

و تعاني الدول النامية من ارتفاع في معدلات الفقر قياسا بالدول المتقدمة، ومنها الجزائر حيث يعتبر الفقر علامة بارزة في المجتمع الجزائري وقضية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها ومازالت المشكلة الأكثر تحديا أمام متخذي القرار السياسي والاقتصادي الجزائري وتتميز بخصوصية كبيرة كونها أدت إلى تراجع المؤشرات المرتبطة بها، ونظرا لاتساع حدة وفجوة الفقر في السنوات الأخيرة وعدم قدرة السلطة الجزائرية بسياساتها على معالجة هذه الظاهرة، سنخصص هذه الدراسة لتحليل أسباب الفقر في الجزائر وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية وعلاقته بالمتغيرات الأساسية المؤثرة فيه.

الإشكالية:

و انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري الآتي:

- ✓ **ماهي المتغيرات والمحددات المفسرة والمؤثرة في ظاهرة الفقر ؟**

وللإحاطة و الإلمام بهذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي مفاهيم ظاهرة الفقر ؟ وما هي أسبابها ؟
- ✓ ما هي الإصلاحات السياسية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر؟
- ✓ ما هي أساليب قياس الفقر ومؤشراته ؟
- ✓ كيف يمكن بناء نموذج قياسي لظاهرة الفقر في الجزائر والتنبؤ به؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- ✓ تتعدد مفاهيم ونظريات ظاهرة الفقر، كما تتعدد أسبابها وطرق قياسها.
- ✓ إن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي في نسبة الفقر.
- ✓ يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة الفقر في الجزائر والتنبؤ به من خلال استخدام مناهج إحصائية وبرامج معلوماتية.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الموضوع من:

- ✓ أهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا إذا تم تحديد المتغيرات القادرة على التأثير في نسبة الفقر وتحليل انعكاساتها والتي من خلالها يمكن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادرة على تحقيق هدف التقليل من حدة الفقر.
- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة بموضوع يعالج ظاهرة الفقر في الجزائر.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ محاولة إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة الفقر وكذا أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي.
- ✓ بناء نموذج قياسي للفقر في الجزائر يوضح العلاقة التي تربط بين الفقر و بعض المتغيرات المسببة له.

المنهج المستخدم:

لمعالجة الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من أجل عرض المفاهيم الأساسية للفقر ،كما سيتم استخدام المنهج القياسي والإحصائي بغرض قياس المعطيات المتحصل عليها ،وذلك عن طريق استخدام تقنية الانحدار المتعدد خلال الفترة 2000-2017 لدراسة العلاقة بين المتغيرات الأساسية المؤثرة في ظاهرة الفقر وإجراء الاختبارات اللازمة، وتقديم نموذج مقدر مناسب وكذا استخراج النتائج لإيجاد الحلول اللازمة للقضاء على ظاهرة الفقر، وذلك بالاستعانة ببرنامجي **(EVIEWS)** و **(EXCEL)**.

صعوبات البحث:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث في الاقتصاد القياسي عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعا في بلد ما من جهة، وإسقاط ذلك قياسيًا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، وعلى العموم تتلخص هذه الصعوبات فيما يلي:

- ✓ ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها.
- ✓ نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية وعدم تجانسها في بعض الأحيان.

تقسيمات البحث:

تتكون هذه الدراسة من ثلاث فصول مقسمة على النحو التالي:

- ❖ يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للفقر وأساليب قياسه من خلال دراسة مفهوم الفقر وأسبابه وطرق مكافحته في الجزائر، هذا فيما يخص المبحث الأول. أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى أساليب قياس الفقر ومؤشراته.
- ❖ بينما يتطرق الفصل الثاني إلى دراسة علاقة الفقر ببعض المتغيرات وكذا تطور معدلاته ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تمثل الأول في دراسة علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية وكذا علاقته بالمتغيرات الاجتماعية، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعرف على تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر.
- ❖ و يشتمل الفصل الثالث والأخير على الدراسة القياسية لظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أين سيتم تطبيق منهجية الاقتصاد القياسي وتحديد المتغيرات التي تؤثر على نسب الفقر بالاعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى بعض الدراسات السابقة وكذا صياغة النموذج الرياضي هذا في المبحث الأول، ثم في المبحث الموالي سنقوم بالدراسة القياسية والتحليلية للنموذج من خلال الاختبار الإحصائي للدراسة التطبيقية ثم التقييم الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر واختبار مدى صلاحيته من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للفقر

وأساليب قياسه

تمهيـــــــــد:

ليست ظاهرة الفقر بالجديدة والطارئة في المجتمعات، بل انتقلت موروثاتها باستمرار تواجد العوامل المولدة لها والفاعلة على استدامتها، ويغلب على الأمر التداخل بينها، فيعتبر الفقر مسألة عدالة، يستمد جذوره من علم الأخلاق الاجتماعي تبلور جراء مصفوفة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والخارجية، لهذا لابد من التطرق لتحديد مفاهيمها وفقا للعديد من النظريات، حيث كانت ترتبط في مراحلها الأولى بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا، أو الحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية وهي غالبا مرتبطة بالدخل، ثم أصبحت ترتبط حسب مفاهيم التنمية البشرية بأوجه متعددة من الحرمان للعيش بمستوى حياة لائق.

الفقر ليس مجرد انخفاض في الدخل فقط، فالفقراء يعانون على جبهات كثيرة : اعتلال الصحة، الحرمان من التغذية، المأوى والتعليم، البطالة، العزلة، التأثر وبشدة بالكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية تدني السلم الاجتماعي، والخوف من المستقبل، في ظل هذه الأوضاع السيئة اتجه المجتمع الدولي إلى القضاء على الفقر أو على الأقل محاولة التخفيف منه وانعكس ذلك في عدة محاولات.

وبهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر، تركزت الدراسة في هذا الفصل على مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: مفهـــوم الفقـر وأسبـــابـه وطـرق مكـــافحتـه.

المبحث الثاني : أساليب قياس ظاهرة الفقر ومؤشراته.

المبحث الأول : مفهـــــوم الفقــر وأسبـــابـه وطـرق مكـــافحتـه

المطلب الأول: مفهـــــوم الفقــر

تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على انه عبارة عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة من فئات المجتمع، من هنا سوف نحاول التطرق إلى تعريفه لغة واصطلاحا.

الفقر في اللغة ضد الغنى، وهو عند العرب الحاجة، والفقير معناه الذي نزعت فقاره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر والفقير أحسن حالا من المسكين، وقد سئل أبو العباس عن الفقير والمسكين فقال هو الذي له ما يأكل أما المسكين فهو الذي لا شيء له، فالفقير أفضل حالا من المسكين، والواضح أن الدلالة اللغوية لمعنى الفقر هي الحاجة والعوز والتي هي الركيزة الأساسية في تحديد هذا المفهوم.

أما اصطلاحا: فقد نجد تعريفات ومفاهيم مختلفة:

أ- المفهوم النقدي أو فقر الدخل:

نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء ، كما يمثل هذا الفقر حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل، أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية، وللتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء وفق هذا المفهوم يتم تحديد عتبة نقدية تسمى **" خط الفقر "** ، من هنا نميز بين الآتي[1] :

1- المفهوم المطلق: Absolute poverty

الفقر المطلق يعد نقصا في الثروة المادية أو الدخل حيث يكون اقتصاديا يتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية مثل الملبس والمسكن والمأكل والحاجات الخدماتية كالتعليم، الصحة والنقل وذلك بصورة كلية.

2- المفهوم النسبي للفقر: Relative poverty

ينظر إلى الفقر النسبي أنه مقياس لعدم التساوي بين الأفراد أي عدم قدرة الفرد على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع، فإذا كان ثمانون في المائة ممن يعيشون في منطقة معينة يمتلكون سيارات فإن من لا يستطيع شراء سيارة ولكنه يستطيع شراء دراجة نارية فقط يعتبر فقيرا نسبيا.

عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40 % من مدى الدخل من الأسفل.

---

[1]- د.حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر "دراسة قياسية الجزائر نموذجا"** ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 2.

كما يجدر الإشارة إلى أنواع أخرى من مفاهيم الفقر وهي:

- **الفقر المدقع:**

هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية[1].

- **الفقر المعدم: (الفاقة)**

وهو أن لا يوجد مع الفقير أي شيء يذكر، ويسمى كذلك الفقر المزري أو الحالة المزرية.[2]

ب– مفهوم الاحتياجات الأساسية: The basic needs concept

يشمل هذا المفهوم دخل الفقر بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات الاجتماعية، وفي منتصف السبعينات تم تعريف الفقر على أنه ليس فقط عدم وجود دخل، ولكن كحد أدنى الاستهلاك الفردي والذي يشمل الغذاء والملبس النقل، الصحة، والتعليم، كما يعني كذلك تلبية الاحتياجات ذات الطابع الكيفي مثل وجود بيئة صحية وإنسانية مرضية مع المشاركة الشعبية في صنع القرار.

كما يمكن تعريفه على أنه الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الغذاء ويدخل في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل والخدمات الأساسية الصحية والتعليمية، فمن يفتقر إلى هذه الجوانب يعد فقيرا.

ج– الفقر من ناحية علم الاجتماع: Poverty from a sociological persepective

يعرف الفقر لدى علماء الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد، وخط الفقر هو الحالة التي يكون فيها الفرد عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه.

د– مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية: Human development concept of poverty

عرف تقرير التنمية البشرية عام 1990 التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة، في صحة جيدة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى....الخ، وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات،

---

[1]– بن جلول خالد ، سالمي جمال، **محددات الفقر في الجزائر:دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980–2014**، مقال من مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، ص73.

[2]– علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، بيرّوت، 1996 ، ص151 .

فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتمنية البشرية، وهي العيش في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين.[1]

وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[2]، كما عرف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة على أنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية" [3].

إذن وفقا لمنظور الأمم المتحدة يتجاوز مفهوم الفقر الحرمان المادي ليعكس[4]:

- بعدا اقتصاديا: يعني عدم القدرة الفرد على كسب المال، والاستهلاك، والتملك، والوصول إلى الغذاء...الخ.
- بعدا إنسانيا: عدم تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية، والتغذية، والماء المأمون، والمسكن وهي أساسيات تحسين معيشة الفرد.
- بعدا سياسيا: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية.
- بعدا وقائيا : يتمثل في غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية، والاقتصادية الداخلية والخارجية.
- بعدا ثقافيا: يتمثل في عدم قدرة الفرد على المشاركة بصفته محور الجماعة والمجتمع.

هـ- مفهوم الفقر في ظل الشريعة الإسلامية: Poverty Concept from Islamic Perspective

إن مصطلح الفقر في الإسلام يراد به عدم توفر حد الكفاية وهو الحد اللائق للمعيشة الكريمة وقد اختلفت التعاريف حسب اختلاف المذاهب والأئمة وهو ما سوف نوجزه فيما يلي [5]:

حسب الإمام أبو حنيفة فإن الفقر هو عدم ملك نصاب الزكاة المفروضة وحسبه فإن الرسول ﷺ اعتبر من بلغ النصاب غنيا في قوله ﷺ لمعاذ بن جبل : « فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم ..... »[6].

---

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا** : محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص11.

[2]- البنك الدولي، **الفقر**، تقرير عن التنمية في العالم، واشطن، 1990، ص 41.

[3]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دليل مؤشرات التنمية البشرية**، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدةن بيروت، 2001، ص83.

[4]- عدنان داوود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص23.

[5]- بلكراروبي طه، **محاولة قياس وتحليل ظاهرة الفقر"حالة ولاية مستغانم"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديدمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017، ص10.

[6]- صحيح البخاري - **كتاب الزكاة** - باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا. رقم1496 ، ص357 .

حسب الإمام مالك والإمام الشافعي رحمهما الله أن الفقر شرعا هو ألا يملك الإنسان ما يكفيه من المال، وحد الغنى عكس ذلك على الرغم من اختلاف أصحاب هذا الاتجاه في تحديد ما يكفي الإنسان من مال.[1]

وقد ذكرت كلمة الفقر ومشتقاتها في القرآن الكريم في 13 موضعا كل على حسب تفسيرها. فمنها ما حث على الصدقة ومنها ما حث على الزكاة، ومنها ما حث على الإحسان للفقراء والصدقة والإحسان للجار.... إلخ ومن هذه الآيات ما يلي:

- قوله تعالى : ﴿ .... ربَ إنِّي لما أنزلت إليَ من خير فقير ﴾[2] .
- وقوله تعالى : ﴿ يا أيَها النَاس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد ﴾[3] .
- وقوله تعالى : ﴿ الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء.... ﴾[4] .
- وقوله تعالى : ﴿ لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا ..... ﴾[5] .

كما ذكرت العديد من المرادفات للفقر في القرآن ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ ..... ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإيَاهم .... ﴾[6] .

وقد ميز القرآن بين الفقراء فهناك الفقير القانع والفقير المعتر وهناك المسكين ذا متربة ....إلخ[7].

وعموما نجد أن الباحثين يحددون ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر[8] :

- البعد الأول : هو الماديات فهي تلك الأشياء التي نعتبر نقصها فقرا، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان يتمثل في التفرقة ، وعدم المساواة، التحيز والجهل، وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء، والجوع وسوء التغذية والتشرد، وضعف الصحة....إلخ.
- البعد الثاني: هو إدراك الإنسان لحالته فالمرء يعد فقيرا عندما يحس بوجود النقص في إحدى تلك الماديات أو كلها، إن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم، إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر، عادة يدفع هذا البعد الذاتي الفقير إلى تخطي فقره، وتغيير موازين القوى لصالحه.

---

[1] – عبد السلام دحمان اللوح و د محمود هاشم عنبر ، **علاج مشكلة الفقر دراسة قرآنية موضوعية**، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير2009 ، ص 318.

[2] – سورة القصص الآية24 –

[3] – سورة فاطر الآية15

[4] – سورة البقرة الآية268

[5] – سورة آل عمران الآية181

[6] – سورة الأنعام الآية151

[7] – بلكراروبي طه ، المرجع سابق ، ص 11.

[8]- حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر "دراسة قياسية الجزائر نموذجا"** ، المرجع السابق ، ص10.

- البعد الثالث: قد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين، ويترتب على هذا الإدراك رد فعل الآخر اتجاه الفقير، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل اتجاه الفقير، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة، أو المساعدة أو التربية، أو القهر، وتتأثر تلك الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية، والثقافية الكائنة فينا.

المطلب الثاني : أسباب الفقر

إن دراسة أي ظاهرة أو مشكلة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية تستلزم الوقوف على الأسباب الكامنة وراءها وبالتأكيد فإن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب المتعددة والمتغيرة، فأصبح الفقر الشغل الشاغل للسياسيين والاقتصاديين حيث أضحى يشكل هاجسا خطيرا على المجتمعات لما يحمله من هزات تمس جميع الأبنية الاجتماعية وتعيق تقدمها وتطورها وتوازنها الاقتصادي.

أ- الأسباب الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية في النقاط الآتية:

- انخفاض الأجور تحت خط الفقر وكذا ارتفاع معدل أعباء الإعالة مما يصعب الحصول على الضروريات الأساسية (الغذاء، المأوى، الملبس، والمستويات المقبولة من الصحة والتعليم) وكذا سوء توزيع ثروة البلد التي لها تأثير كبير، فكلما زادت البلدان ثراء تحسن وضع الفقراء.
- عدم المساواة في توزيع الدخل[1].
- انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي وكذا انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى تزايد الفقر عن طريق انخفاض الدخل.
- التحكم المحدود للموارد الاقتصادية المتاحة وسوء استخدامها وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد.
- انخفاض إنتاجية العمال.
- السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة والمتعثرة بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية، وكذا تفاوت الإنفاق لصالح الحضر على حساب الريف.

[1]- عبد الرحمن سيف سردار، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**، الطبعة الأولى، دار دار الراية للنشر ولتوزيع، عمان، 2015، ص19.

- ارتفاع معدلات البطالة والعجز في تأمين فرص العمل نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية و الخدمية على استيعاب العمالة والطلب الإضافي سنويا، في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسة التشغيل، ناهيك عن برامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الكلي للعمالة.

- وبالتالي يصبح الفرد البطال عبئا على عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة البطالة.

- التضخم ويعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

- الأزمات الاقتصادية: لا نغفل أثر الأزمات الاقتصادية فعلى الرغم من توقعات انخفاض نسب الفقر إلى 15 % سنة 2010 إلا أن الأزمة العالمية لسنة 2008 وحسب التقديرات المعدلة الصادرة من البن كالدولي أن هذه الأزمة ستضيف حوالي 50 مليون نسمة إلى فئة الفقر المدقع[1] في سنة 2009 و24 مليون نسمة بنهاية سنة 2010 وأن هذه النسب ستبقى إلى ما بعد 2015 و2020 إذا استمر نمو الاقتصاد العالمي في الاضطراب.

- كما أن الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية أدت إلى عولمة أسواق السلع والخدمات وتدهور نسب التبادل التجاري والدين الخارجي وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي والأزمات المالية المتتالية، كلها عوامل أخرى أثرت سلبا على الفقراء، والشكل التالي يوضح ذلك.

[1]- بان كي مون، **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010 ، ص7 .

- **الشكل (1) : الأسباب الاقتصادية على المستوى الكلي للفقر.**

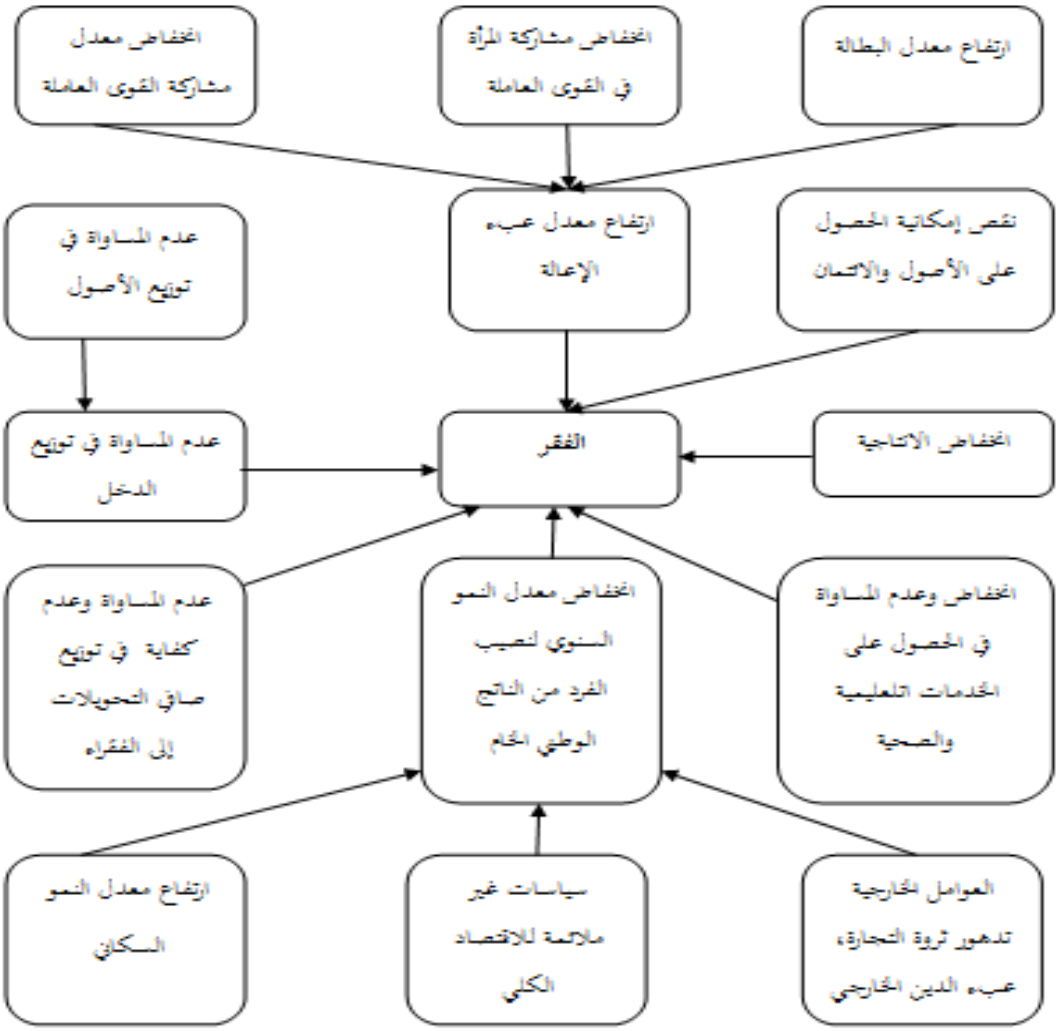

المصدر:كريمة كريم،**دراسات في الفقر والعولمة**، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2005،ص41 .

ب– الأسباب السياسية:[1]

- انعدام الوعي السياسي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر .
- تعتبر النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، الذي كان ولا يزال سائدا في عدد كبير من الأقطار وكذا الحروب الأهلية والحروب بصفة عامة من أهم مسببات الفقر حيث ينجم عنها دمار وانتشار للأوبئة والأمراض

[1]- حصروري نادية، **تحاليل الفقر في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص111.

وأرامل وأيتام لا يجدون من يكفلهم ومن أمثلة ذلك الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي دمر البلاد والعباد وكذا العشرية السوداء بالجزائر.

- **الفساد والبيروقراطية:** ففي المجتمعات المتخلفة والنامية تفشي الفساد والبيروقراطية ينمي مظاهر التخلف من خلال :

- انجاز البنى التحتية بأقل نوعية ويقلل الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.
- حجب الإنفاق الحكومي عن أصحابه الحقيقيين.
- تحويل وجهة المساعدات الحكومية لغير مستحقيها خصوصا مع فساد المسؤولين.

وما يزيد الطينة بلة البيروقراطية التي تزيد معاناة الفقراء وهذا بسبب النظرة الدونية لهذه الفئة، وعن تقرير الفساد في سنة 2011 الذي يصدر من منظمة الشفافية الدولية فإن هذا العامل يؤثر في أربعة جوانب:

- البنية التحتية – ارتفاع تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء – عرقلة النمو الاقتصادي – عدم المساواة[1].

- **المساعدات الدولية:** والتي تظهر للعيان وكأنها مساعدات حقيقية إلا أنها في الغالب ما تكون عكس ذلك من خلال مثلا تقديم مساعدات مالية لا تفي بالغرض المطلوب وعدم تمكين الدول المتخلفة والنامية من التكنولوجيا الحقيقية وهذا كله بغية بقاء اتكالية هذه الدول على ما يأتي من الدول المتقدمة والتبعية لها في كل شيء، وأكبر مثال على ذلك التجربة الجزائرية مثلا في سنوات التسعينات عند اقتراضها من صندوق النقد الدولي وما انجر عنه من تبعيات كارثية لما أعقب ذلك من غلق للشركات وخوصصة عدة مؤسسات بأسعار زهيدة مما أدى إلى تسريح العديد من العمال الذين أحيلوا إما على التقاعد أو البطالة وكذا فوائد القروض أين وصلت مديونية الجزائر في أواخر التسعينات إلى حوالي 30 مليار دولار، ما ولد أزمة اقتصادية وتنموية صعبة كان ضحيتها الشعب الذي نال منه الفقر[2].

[1]- علي حسين سبكشي، **العولمة: النظرية بلا نظر**، مطبعة المدينة، جدة، يناير 2001 ، ص86 .

[2]- الزبير عروس، **المجتمع المدني، الإدارة، الرأي والفقراء الجدد**، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد 53 ، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر 2000 ، ص16 .

ج- الأسباب الديمغرافية:

إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر حيث يؤدي ارتفاع نمو السكان وكبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير.

د- الأسباب الاجتماعية:

إن الفقر في حقيقة الأمر هو الواجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعية و اللامساواة و انعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي يهدد الحياة البشرية و الحضارات الإنسانية ، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات. والفقر ليس ظاهرة أبدية متأصلة في الحضارات البشرية ، تظهر بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد و المجتمعات و إنما هي نتائج لأنماط تاريخية محددة على العلاقات التي تربط بين البشر.

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي :

- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية وغير الحكومية) في القضاء على الفقر.
- قلة الخدمات الاجتماعية مثل الصحة بالإضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق، وتجدر الإشارة إلى أن تدني المستوى التعليمي للفرد يقلل من قدراته الذهنية في استيعاب نطاق واسع لمحيطه الاجتماعي والسياسي والثقافي، فنجد البلدان المتقدمة تولي اهتماما بالغا للتعليم والمنظومة التربوية لديها من خلال توفير كل الوسائل والإمكانيات بغية الوصول إلى تحصيل علمي جيد وعلى العكس من ذلك ففي الدول المتخلفة لا تزال البرامج التربوية غير ناجعة بالإضافة إلى سوء التسيير في قطاع التعليم الأسباب التي تؤدي إلى تدني المستوى التعليمي.
- اللامساواة والتي بسببها ينشأ النظام الطبقي والتمايز بين شرائح المجتمع ما يولد انقسامات داخل المجتمع وهذا ما يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة من خلال التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقته ومستواه وهذا ما يقلل الفرص في أوجه البعض.[1]
- التهميش والتحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية حيث يؤدي إلى إبعادهن على السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر.

[1]- حاجي فاطمة، **سياسة مكافحة الفقر –دراسة تحليلية " الجزائر والصين نموذجا"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2017، ص50.

المطلب الثالث: طرق مكافحة الفقر في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات، التي تحدد درجة أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والتي تشمل سياسات الدخول (كما في حالة التحويلات العينية والنقدية) ، مجموعة السياسات السعرية (كما في حالة السياسات التي تقدم دعما مباشرا للسلع الغذائية) ، ومجموعة سياسات الأجور وسوق العمل (كما في حالة تحديد أسعار الصرف، أسعار الفائدة، والسياسات الائتمانية والإصلاح الزراعي) .

1- السياسات الاقتصادية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر:

يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر من بين أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الحالية في الجزائر،كسياسة تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وسياسات التشغيل ،الإجراءات السكنية، التكوين المهني،كذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014 .

أ- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في مرحلته الأولى، حيث خصص لهذا البرنامج 60 مليار دولار أمريكي، ويهدف إلى تحقيق الآتي[1]:

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمن أو التعليم.
- دعم النمو الاقتصادي، وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، حيث تعتبر الموارد البشرية والبنى التحتية أهم الموارد في وقتنا الحالي.
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة[1].

[1]- بوابة الوزير ر الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو،ص 2 ،على الموقع التالي:
www.premier ministre.gov.dz/arabe/media/pdf 2010/02/09

الجدول (1): المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات (الوحدة: مليار دج)

البيان	المخصصات المالية
السكنات	550
الجامعة	141
التربية الوطنية والتكوين المهني	258.5
الصحة العمومية، إنجاز منشآت للعيادة	95.5
الثقافة، والشباب والرياضة	66.6
إيصال الغاز والكهرباء للمنازل،وتزويد السكان بالماء	192.00
برامج لتنمية البلدية	200
تنمية مناطق الجنوب	100
تنمية مناطق الهضاب	150
أعمال التضامن الوطني	95
عمليات تهيئة الإقليم،وتطوير الإذاعة والتلفزيون	45.4
المجموع	1894

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول ص4 .

من أجل تحسين ظروف معيشة السكان تم التَّركيز على السكنات بتخصيص مبلغ 550 مليار دينار،لتطوير وإنشاء حوالي 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني بمبلغ 258.5 مليار دينار جزائري، من أجل إنشاء المزيد من الهياكل التعليمية من أقسام، ومطاعم، قصد تحسين ظروف التمدرس، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دينار جزائري من أجل فتح مقاعد وجامعات ،وفروع جامعية للطلبة، وهذا بهدف تحسين ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعة،كما تم الاهتمام بمشاريع التطهير والتزود بمياه الشرب،ومشاريع إيصال الغاز والكهرباء للبيوت،وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية.

كما تم تخصيص 1703.1 مليار دج من أجل تطوير المنشآت الأساسية بما فيها تحديث خطوط السكك الحديدية، إنشاء مترو الجزائر، و3 مطارات جديدة، وإنشاء عدد معتبر من محطات النقل في كثير من الولايات. بينما نجد أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية خصص له مبلغ 337.2 مليار دج، وذلك من أجل دعم مشاريع الفلاحة والصناعة ، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، السياحة.

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009 ،المجالات الرئيسية التي يشملها
www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/htm2009

أما قطاع الخدمة الوطنية فتم تخصيص له 203.9 مليار دج، وهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة، وقطاع التجارة والمالية.

ولقد بلغت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو 4203 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دينار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة668 مليار دينار، والجدول التالي يبين لنا أهم مخصصات هذه الفترة.

الجدول (2): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009 .

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			277	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	456	2299
2009		260			160	479	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1190	8755	8705

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول ، ص2 .

ب- البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 :

اعتبر البرنامج الخماسي استكمالا للبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم تبني مشاريع جديدة، الهدف النهائي لها هو تحسين مستوى المعيشة

❖ حجم البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 :

إن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج، (ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل على:

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج (130مليار دولار).
- برنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار أي (155 مليار دولار).

ولقد كانت أسباب استكمال البرنامج الجاري تتمثل في التالي[1]:

[1] – ملحق بيان السياسة العامة، مصالحة الوزير الأول، 2012/07/01 ، ص 38-40
www.premier- ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration201ar.pdf.

- أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية" البرنامج الجاري"، وكان برنامج 2005-2009 في حد ذاته يتضمن 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة 2004.
- البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي" سنوات بيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء) ، وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الانجاز.
- التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005-2009 حيث تضمنت ما يلي:

1- برنامجا تكميليا خالصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.

2- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.

3- حوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية خلال السنوات 2005-2008 .

4- احتساب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات سابقة.

❖ **محتوى البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع:**

يظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول التالي:

الجدول (3): محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية، 100 متوسطة، و850 ثانوية، إقامة 2000 مرفق مابين الإقامات الداخلية ونصف الداخليات والمطاعم، وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور الإكمالي.	تقليص نسبة شغل الأقسام، وتقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	إنجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي و161500 سرير و22 مطعما مركزيا. ومشاريع طور الإنجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر بـ 600000 مقعد بيداغوجي و360000 سرير و44 مطعما مركزيا. ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50% .	تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة.
البحث العلمي	100مليار دج	- 34 برنامجا وطنيا للبحث ووضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الانترنت، وإنشاء 200 مخبر بحث. - إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي التقني. وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ.

الصحة	619 مليار دج	-إنجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه طبي، وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. - تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000طبيب مختص.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات استشفائية متخصصة وهياكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعبا لكرة القدم ، 750 مركب للرياضة الجوارية، إنجاز فضاءات رياضية أخرى.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.
الثقافة، الشؤون الدينية	366 مليار دج	إنجاز مساجد ومراكز ثقافية إسلامية ومدارس قرآنية.	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية، وتطويرها.
التكوين والتعليم المهني	200 مليار دج	إنجاز 160000 منصب تكوين ل221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و104 مراكز مهنية للتكوين والتمهين.	تكييف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية والتنافس والنجاعة.

المصدر:ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40.

أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد خصص لهذا البرنامج ما يلي:

الجدول (4): البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700	إنجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان.
قطاع الفلاحة	2000	إنجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها. والرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98 %في آفاق سنة2014، وزيادة حجم المياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل تحسين الأمن الغذائي.
قطاع الصيد البحري	308.2	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة، واستحداث 4.557 منصب شغل مباشر و 13.671 منصب شغل غير مباشر.	استحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379	إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بالقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة.
قطاع تهيئة	500	إعادة النفايات، إنجاز المساحات الخضراء وحماية	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة

الإقليم والبيئة		1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي.
قطاع العمل وتشغيل والضمان الاجتماعي	40	إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين. استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية 400000عملية توظيف سنوي.	حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39	تحديث مصالح ووسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوقا للجملة والتجزئة.	
قطاع النقل	2816	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية. وإنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال جنوب وشرق غرب.	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع الأشغال العمومية	3100	إتمام شبكة الطريق السيار شرق غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم. وإنجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	350	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء. وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة.
قطاع الصناعة والمؤسسات ص،م، وترقية الاستثمار	150	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية. وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية. وترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب الشغل.	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي.

المصدر:ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40.

على العموم يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية ،الطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار).
- كما خصص برنامج2010-2014 أكثر من % 40 من موارده لتحسين التنمية البشرية.

والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة 2015.

[1]- ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40.

2- السياسات الاجتماعية المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر:

أ- الشبكة الاجتماعية: وهي تحتوي على [1]:

- برنامج المنحة الجزافية للتضامن Allocation Forfaitaire de Solidarité AF5.
- برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة IAIG Indemnité pour Activité d'intérêt Général .
- برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP-HIMO) .
- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL .
- الأشغال الموسمية بمبادرة محلية.
- برنامج عقود ما قبل التشغيل Contrat de Pré-Emploi CPE .
- القرض المصغر المسير عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بأنواعه .

كما تم إنشاء أجهزة أخرى تعنى بالتشغيل

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .
- الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة CNAC .
- الوكالة الوطنية لتسيير الشباب.
- ا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

- **في مجال السكن:**

تقوم الدولة بجهود جبارة من أجل القضاء على مشكل السكن ومن أجل هذا سوف نختصر ذلك في مختلف سياسات السكن الموجودة.

- **سياسة السكن الاجتماعي:**

تقوم الدولة بإنجاز السكن الاجتماعي عن طريق دواوين الترقية العقارية ''OPGI'' منذ سنة 1973 حيث تلقى على عاتقها جميع تكاليف هذا السكن وهو موجه للفئات المحرومة أو ذات الدخل المحدود عادة لمن لهم دخل أقل من 24000 دج بشرط أن يكون الشخص غير مستفيد من قطعة أرض أو سكن م نقبل والاستفادة تكون مقابل إيجار شهري[2].

---

[1]- وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر، 2003 ، ص4

[2]- لمياء خالق، **السكن التطوري في مدينة خنشلة، الانعكاس على المجال الإنتاج السكني**، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة،السنة الجامعية 2014-2015، ص41 .

- **السكن التساهمي LSP**:

وهو موجه لمن لي سلهم الحق في الاستفادة من السكن الاجتماعي ويخص فئات ذات الدخل المتوسط، ويمكن للمستفيد أن يحصل على دعم الدولة عن طريق الصندوق الوطني للسكن وكذا قروض من صندوق التوفير والاحتياط أو القرض الشعبي الجزائري CPA [1].

– البيع بالإيجار AADL:

ظهرت هذه الصيغة سنة 2001 ولكن توقفت بسبب عديد المشاكل إلا أنه سنة 2013 يتم إعادة بعث هذه الصيغة من جديد تسمح هذه الصيغة للمستفيد بدفع 25 % كدفعة أولى والباقي يسدد على مدى 20 سنة [2] ثم إنجاز حوالي 450000 وحدة سكنية على المستوى الوطني عدل 1 وعدل 2.

- **السكن الترقوي العمومي** : وهي صيغة موجهة لأصحاب الدخل الأكثر من 108000دج تم إنجاز حوالي 38000 وحدة على المستوى الوطني.
- **السكن الريفي**: وهي صيغة موجهة لأصخاب المناطق الريفية وخصوصا للفلاحين تقدر قيمة السكن بـ700000دج في مناطق الشمال و1000000دج في مناطق الجنوب.

كما توجد هيئات تساعد في مجال السكن نذكر منها:

- الصندوق الوطني للسكن.
- الخزينة العمومية خاصة بصيغة السكن الريفي.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

[1]– لمياء خالق، مرجع سابق، ص46 .

[2]– لمياء خالق، مرجع نفسه، ص46 .

المبحث الثاني : أساليب قياس الفقر ومؤشراته

المطلب الأول: أساليب قياس الفقر

كما سبق وأشرنا أن الفقر ظاهرة نسبية وليست مطلقة، وبالتالي فإن تعريفه وقياسه لا يتوقف فقط على الظروف المادية للفرد والسكان، بل كذلك على الظروف الاجتماعية والثقافية. إلى جانب الطابع النسبي الذي يتميز به الفقر فإنه أيضا مفهوم قياسي، بمعنى يمكن قياسه وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

طرق قياس الفقر:

أي دراسة لقياس الفقر تمر بمرحلتين هما التشخيص والتجميع، بحيث يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية الفقراء، ثم جمع المعلومات المتحصل عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى انتشار الفقر ، ودرجة شدته في المرحلة الثانية، باستخدام مقاييس مختلفة لقياس هذه الظاهرة وهذه المقاييس هي :

قياس الفقر النقدي :

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر تنصب في الآتي:

أ- نصيب الفرد من الدخل القومي :

الدخل هي تلك المبالغ المالية التي يتحصل عليها الفرد أو الأسرة في شكل رواتب ، أو أموال من الدولة، ويعتبر هذا الأخير المصدر الأساسي للاستهلاك، لذا فإن أولى المحاولات التي جرت لقياس الفقر، قد اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة ويأتي دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، باعتباره يعبر عن القدرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكان هذا المؤشر وحتى وقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، باعتبار أن حصة الفرد من الدخل القومي تعكس مستوى معيشته[1]،.

ب- نصيب الفرد من استهلاك الغذاء (الإنفاق الاستهلاكي):

الإنفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تشتريها الأسر، والإنفاق الاستهلاكي يتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، منها الدخل، الوظيفة، التركيب الأسري، العمر، الجنس، الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد....إلخ، ويتغير مستوى الإنفاق بتغير العوامل السابقة الذكر، وهذا المؤشر أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر. ولم تخل هذه الطريقة في القياس من بعض المشاكل والصعوبات التي كان من أهمها اختلاف أوجه التصرف بالدخل حيث هناك من يميل إلى الادخار، وهناك من يصرف دخله كليا مما يؤدي به في

[1] – محمد على موسى المعموري ، **تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية**: العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2000، ص 94.

بعض الأحيان إلى تدهور مستواه المعيشي، بالإضافة إلى اختلاف الأسر في حجمها، وفي تركيبتها من حيث العمر والجنس، لذا اقترح مقياس يدعى متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية[1].

- **متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:**

يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها، ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية.

$$Cm = Ct / Ns$$

ج- خط الفقر : Poverty line

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك من خطوط الفقر:

أ- خط الفقر المطلق: Absolute poverty line

يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات، كما يعرف على أنه الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، ويتم احتساب خط الفقر المطلق بالصيغ التالية:

- ✓ **طريقة السلة الغذائية:**

وفيها يتم تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر حاجات الإنسان الرئيسية بأقل تكلفة ممكنة، ويتم حساب تكلفة هذه السلة بأدنى الأسعار، وتحدد محتوياتها من قبل اختصاصيين يراعون العادات الغذائية للمجتمع المدروس، وهنا تكون تكلفة هذه السلة الغذائية الأساسية تساوي خط الفقر المدقع.

وإذا أضفنا لتكلفة هذه السلة الغذائية تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية وفقا لنسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق ينتج لدينا خط الفقر المطلق.

[1]- حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر –دراسة قياسية الجزائر والصين نموذجا**، مرجع سابق، ص 35.

✓ **طريقة النمط الغذائي الفعلي**[1]: حيث تقوم هذه الطريقة على حساب متوسط الفرد الإجمالية من السعرات للفئات الدخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الدخلية التي يكون لها المتوسط أقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور فيما يلي:

$$Pa = n.Ca$$

n: عدد أفراد الأسرة

Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

ب- خط الفقر النسبي :Relative poverty line

الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي، كما يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر أو من وقت لآخر، ويتم احتساب هذا المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$Z \sim = 2/3\ S$$

$Z \sim$: *خط الفقر النسبي*

S: *متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.*

ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

ج- خط الفقر المدقع : Extreme poverty line

عرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية، ويمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كما يلي: $Pc = Cf * Kn * m$

حيث أن :

Pc : *خط الفقر المدقع.*

Cf : *كلفة السعرة الحرارية الواحدة.*

Kn : *السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم .*

m. : *تمثل عدد الأيام في الشهر.*

[1]- حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر ''دراسة قياسية الجزائر نموذجا''**، المرجع السابق ، ص 42.

د- خط فقر الغذاء :

لتحديد فقر الغذاء يوجد طرق متعددة نحاول أن نقدم أهمها[1]:

- **خط فقر الغذاء الأقل كلفة:**

حيث يتم الاعتماد على سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة، وبالشكل الذي تعطي أقل سعرة حرارية وبأقل كلفة، بالاعتماد على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر.

- **خط فقر الغذاء على أساس النفقات:**

يعتمد اعتمادا رئيسيا على اختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء المجتمع، من خلال البيانات عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد بالغرام، مع إهمال السلم الأدنى للتوزيع، وعندما يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سعرات حرارية ليتم تحديد إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة، التي يجب أن تتجانس مع الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية المحددة، ومن ثم يتم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات.

هـ- خط الفقر الاجتهادي:

ويسمى بخط فقر ليدين ، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

[1]- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة 1، 2008، ص 50 .

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الفقر

تتمثل أهم المؤشرات لقياس الفقر كالآتي:

أ- مؤشرات نسبة الفقر:

ويسمى مؤشر تعداد الرؤوس وهو النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويحسب أيضا بقسمة عدد الأسر في المجتمع، وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر[1]، وفق الصيغة التالية[2]:

$$H = g / n \times 100$$

H : نسبة السكان الفقراء

g : *عدد السكان الفقراء*

n: *مجموع السكان.*

إن هذا المؤشر يمتاز عن غيره من مؤشرات الفقر بأنه سهل القراءة والتفسير والتمثيل، إضافة إلى أ،هـ مناسيب جدا لأنواع معينة من مقارنات الفقر، مثل التقدم المحقق في مكافحة الفقر، غير أن أهم الانتقادات التي وجهت له كونه غير حساس لعمق الفقر وعدم المساواة (التفاوت) بين الفقراء، أي أن هذا المؤشر لا يتأثر بالفروقات في عمق الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل ما بين الفقراء وزيادة على ذلك فإنه لا يعطي لأية فكرة عن تمركز الفقراء.

ب- مؤشر فجوة الفقر:

حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر، ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي[3]:

$$P1 = 1 / n \sum (Z - Yi) Z$$

n : إجمالي السكان

Z : خط الفقر المستخدم

Yi : دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر.

ويمكن حساب هذا المؤشر *P1 من المؤشر P0* كالتالي:

مؤشر فجوة الفقر (P0) = فجوة الدخل × مؤشر عدد الأفراد (P1)

---

[1]- عصام الطاهر، **قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن**، رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999، ص105.

[2]- محمد على موسى المعموري، المرجع السابق، ص111.

[3] - Banque Mondial (2002), Note Technique, Mesure et Analyse de la Pauvreté, www.worldbank.org/poverty/data.

حيث أن :

$$\text{مؤشر فجوة الفقر} = \frac{\text{مجموع فجوات الدخل النسبية للفقراء}}{\text{عدد السكان}}$$

ج- مؤشر شدة الفقر:

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم تحت خط الفقر، وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر ، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية، وهناك صيغتان لقياس شدة الفقر هما كالآتي:

- **الصيغة الأولى: Foster- Green -Thorbecke**

$$Ps = 1 / n / \sum (Z - Yi)^2 \times 100$$

Ps : شدة الفقر

n : إجمالي السكان

Z : خط الفقر المستخدم

Yi : دخل أو إنفاق الفرد (i) من الأفراد تحت خط الفقر.

- **الصيغة الثانية** : فجوات الفقر ونسبة الفقراء

$$Ps = (Pg)^2 / H + (Pg - H)^2 / H) P$$

Ps : شدة الفقر

Pg : فجوة الفقر

H : نسبة الفقر (نسبة السكان الفقراء إلى مجموع السكان).

P : مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء.

د- مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل[1]:

- **معامل جيني:** يستخدم كمقياس لعدم المساواة في التوزيع، ويتراوح هذا المعامل بين الصفر(المساواة التامة) والواحد (التفاوت التام)، ويكون التوزيع أكثر عدالة كلما كانت قيمة معامل جيني أصغر وأقرب إلى الصفر.

[1]- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد محمد، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 205-208.

- **منحنى لورنز**: Lorenz curve

يعتبر هذا المنحنى من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد والأسر، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل(2) : منحنى لورنز

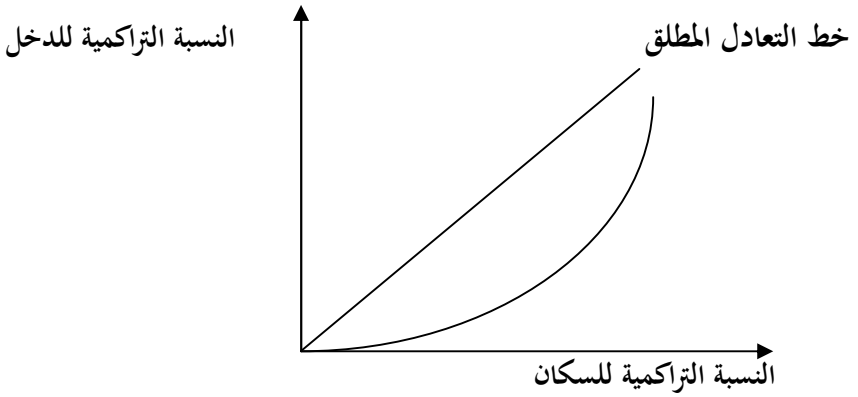

Source: Amartya Sen, poverty : An ordinal Approach to measurement Econometric, econometrica , vol 44, N 02, 1976,P 226.

منحنى لورنز (الذي يبعد عن خط العدالة التامة) يعكس العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل، التي تحصل عليها خلال السنة معينة. حيث يتضح كذلك من خلال الشكل أيضا أن كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة التامة، كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي، والعكس صحيح، وبما انه لا يوجد هناك بلد يتسم بالمساواة التامة في توزيع الدخل القومي، لذلك نجد أن منحنى لورنز يبتعد عادة عن هذا الخط، وتعكس درجة الابتعاد عن هذا الخط مدى خطورة التفاوت في توزيع الدخل القومي بين البلدان.

خلاصة الفصل:

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة ، لكنها ليست مجرد وضع اقتصادي بل إن الصور الحقيقية للفقر تمتد لتشمل كافة مظاهر حياة الأفراد، مثل القابلية للمرض وتعذر الحصول على أغلب المعلومات والخدمات وفقدان السيطرة على الموارد والتبعية إلى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأعلى وانعدام الأمان في مجابهة الظروف المتغيرة، وينتج من هذه الأبعاد الأعباء النفسية للفقر وهي : تحطيم كرامة الإنسان واحترامه لنفسه.

وتشكل مكافحة الفقر في الجزائر ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته والتقليل من حدته أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى للطبقات الاجتماعية المعنية، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم.

الفصل الثـــاني

علاقة الفقر ببعض المتغيرات

وتطور معدلاته ومؤشراته في الجزائر

تمهيـــــد:

إنّ حدّة و استمرار أزمة الفقر أثر على التوازن بين إمكانيات التشغيل من ناحية و متطلبات الأفراد من جهة أخرى، الشيء الّذي أدّى إلى تراجع النمو الاقتصادي الّذي يعتبر العامل الرّئيسي لخلق مناصب الشغل. ويبقى الكلّ متفق على أنّ الجزائر تعتمد كليا على صادرات المحروقات، و أنّ اقتصادها متوقف على سعر البترول، هذا الأخير عرف أثناء هذه المرحلة انخفاضا هاما الشيء الذي أثر على حجم التدفقات المالية للخزينة.

زيادة على هذا يمكن ذكر صعوبات أخرى تتمثل خاصة في التبعية الاقتصادية للخارج، الظروف المناخية والنمو الديمغرافي و الّذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة، وإلى بروز عدد هام من الشباب الباحث عن العمل الذي يضاف إلى خزان البطالين الموجودين سابقا، أمام المعدل الهام للتسرب المدرسي، وكما هو معروف يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكل في الدخل الحقيقي للأفراد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حدة الفقر.

وفي هذا الإطار سنتناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: علاقة الفقر ببعض المتغيرات.

المبحث الثاني: تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر.

المبحث الأول: علاقة الفقر ببعض المتغيرات

المطلب الأول: علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية

1- علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي:

تشير الدراسات إلى قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر حيث تراجع الفقر بمعدلات واضحة في ظل النمو الاقتصادي السريع لعدة بلدان ومنها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق آسيا حيث تم إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان[1].

إن وضوح الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين حيث يؤكد البعض منهم على أن النمو الاقتصادي لا يقضى على الفقر بل على العكس تماما حيث أنه يمكن أن يزيد من مشاكل الفقراء حيث أشار كل من **دزيز وسين** أن النمو الاقتصادي لا ينتج عنه مردود يحسن الرفاه في العديد من الإجراءات غير المالية، حيث تكون نقطة الخلاف في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر هو الدعوة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو إعادة توزيع الثروة[2].

حتى القول بوجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والفقر لا يمكن أن يكون قولا مطلقا وبصورة دائمة حيث أن النمو الاقتصادي السريع لا يؤدي دائما إلى أثار سريعة للحد من تفاقم الفقر كما أن النمو الاقتصادي البطيء لا يؤدي في جميع الأحوال إلى تباطؤ الحد من الفقر لذا فإن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لابد أن تشمل الحد من الفقر مقارنة بأي معدل محدد للنمو الاقتصادي أو ما يسمى(**بمرونة نمو الفقر**) وعلى السياسة العامة أن تعمل على تعزيز الإسراع بمعدل النمو والحد من الفقر على حد سواء فالنمو الاقتصادي قد لا يؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتيحت فرص العمل التي ينشئها هذا النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة دخول الفقراء والذي بدوره يتوقف على مدى تمركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير الماهرة واعتماد التقنيات اللازمة .

هذا بالإضافة إلى إمكانية عدم قدرة الفقراء من الاستفادة من فرص العمل التي أتيحت لذا فلابد من توجيه الزيادة في النمو الاقتصادي نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير الرسمي والصناعات الصغيرة والأحياء الفقيرة ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أساسيات تخفيض الفقر رغم أنه غير كافي بحد ذاته[3].

---

[1]- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق– دراسة تطبيقية–**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، المجلد 7، نيسان 2010 ، ص 35.

[2]– ، سيث ديليو نورتن، **النمو الاقتصادي والفقر، بحث عن انسياب الفوائد إلى الأسفل**، مجلة كيتو، المجلد 11 ، العدد 2، خريف 2002، ص1. www.misbahalhuria.org

[3]– توفيق عباس عبد عون المسعودي، المرجع السابق، ص 36.

2- علاقة الفقر بالتضخم:

إن تأثير التضخم على معدلات الفقر لا يكون تأثيرا مباشرا، إنما يكون عن طريق التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخر، إلا أن التضخم يعد أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصاديات العالمية وخاصة تلك التي شهدت ارتفاعا شديدا في معدلات التضخم فهو يشكلا عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يسهم في رفع معدلات الفقر وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية في تفسير العلاقة بين التضخم والفقر إلى أنه تتم عن طريق ثلاثة قنوات: الأولى من خلال تأثير التضخم في معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، والثانية منة خلال تأثير التضخم في مستويات التفاوت في توزيع الدخل أما القناة الثالثة للتأثير فهي من خلال تأثير التضخم في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة بصورة خاصة:

أ. القناة الأولى:معدل النمو الاقتصادي والبطالة

كما أكدت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الدقيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي حيث أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي على 127 دولة للفترة (1960-1992) إن ارتفاع التضخم بما يتراوح بين 20% إلى 25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط النمو الاقتصادي إلا أن ارتفاع معدلات التضخم مابين 25 % إلى 30 % قد كان له انعكاسا واضح في انحدار معدلات النمو وأصبحت سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن تلك النسبة.

كما أثبت (شاري) أن هناك ارتباطا سلبيا واضحا بين التضخم والنمو الاقتصادي كما أشار(فيشر) إلى أن لمعدل التضخم أثار سلبية في معدل الناتج المحلي الإجمالي كما قدر(**بانو**)بأن هناك انخفاض في معدل النمو الاقتصادي مابين0.2% -0.3% نقطة زيادة في التضخم. [1]

ب. القناة الثانية :التفاوت في توزيع الدخل:

ويلعب التضخم دورا أساسيا في تعميق التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع درجة اللامساواة فيه حيث يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية وغالبا ما يكون التوزيع في غير صالح الطبقات الضعيفة اقتصاديا في المجتمع حيث يكونون أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية كما يشير (شيلر) أن التضخم سيعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد خصوصا ذوى الدخول المحدودة التي غالبا ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع مستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم[2].

[1]- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، لقاهرة، العدد 42، 2008، ص 73-74.

[2]- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، المرجع نفسه ، ص 77.

ج .القناة الثالثة :التأثير على الدخول الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة :

إن التأثير الأول والمباشر للتضخم يكون على حساب الدخول الحقيقية وذلك انطلاقا من معدل الدخل الحقيقي[1].

الدخل الحقيقي = الدخل الاسمي (النقدي) / مستوى العام للأسعار

يعني أن أي ارتفاع في مستوى العام للأسعار والذي يعبر عنه بالتضخم مع بقاء الدخل الاسمي ثابت سيؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

وانطلاقا من هذه المعادلة فإن التأثير السلبي الكبير سوف يكون على ذوى الدخل الثابت والذي ليس لديهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية وهم في الغالب موظفون حكوميون أو آخرون ذوى الدخل الثابت وعليه سيكون التضخم القدرة على إحداث تباينات هائلة في الدخول الحقيقية والتي ستنعكس في ارتفاع معدلات الفقر[2].

3- علاقة الفقر بتوزيع الدخل:

يقصد بتوزيع الدخل، توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع من خلال تحديد نصيب كل فئة من فئات المجتمع من الدخل الوطني حيث يعتبر الكسب من العمل النسبة الأكبر من العوامل المكونة للدخل وحتى وإن تم التوزيع بالتساوي بين الأفراد فإنه سيكون هناك قدرا من حالة عدم المساواة وهذا راجع إلى عدة عوامل تتسبب في التفاوت في توزيع الدخل ويستخدم عدة مقاييس لقياسه أهمها منحنى لورنز، معامل جيني[3] .

إن ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخول في المجتمعات الفقيرة نظرا لمحدودية الموارد يؤدي إلى ميل قلة الموسورة على تعزيز استثارها بالنصيب الأكبر من الثروة والدخل القومي مما يرفع من درجة عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث تدل الدراسات أن درجة عدم العدالة ترتفع كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي كلما انخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحجم السكان[4].

لقد ارتبط توزيع الدخل والفقر ببعض نماذج النمو الاقتصادي أمثال نماذج كل من **ريكاردو**(1817)، **ماركس** (1884)، ونموذج **لويس** (1954)،)، وكذلك نموذج **كوزنت** الذي يعتبر من أكثر النماذج شيوعا في دراسة

---

[1]- .عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008 ، ص 25.

[2]- قصي الجابري، **تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام 2003**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد 21، 2009،ص25.

[3]- راجي محيل الخفاجي، قصي الجابري ، **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي** –محاولة للقياس والتحليل–، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد، السنة التاسعة، العدد 28، 2011، ص 4.

[4]- مُحَمَّد عبد الشفيع عيسى، **نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 46، ربيع2009، ص 35.

العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وفقا لهذه النماذج تبين أن للنمو الاقتصادي أثر في هيكل توزيع الدخل فبعض مراحل النمو يصحبه عدم عدالة في التوزيع والبعض الآخر يصحبه عدالة في التوزيع وهذا بدوره يؤثر في معدلات الفقر فالتفاوت في توزيع الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي يؤدي إلى تركز النمو في يد الطبقة الغنية في حين يعيش أفراد الطبقة الفقيرة عند حد الكفاف أما اقتراب التوزيع من العدالة فيؤدي إلى توزيع ثمار النمو على كل فئات المجتمع وهذا من شانه أن يخفض من معدلات الفقر.

المطلب الثاني: علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاجتماعية

1- علاقة الفقر بمعدلات البطالة :

هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث تعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر[1]، إن الكثير من الاقتصاديين يشيرون إلى أن إزالة البطالة سوف تزيل الفقر حيث تؤدي البطالة بكل أنواعها إلى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر لذا نجد معظم الدول تحاول التأكيد في برامجها على الحد من الفقر والبطالة معا نظرا للترابط الوثيق بينهما وتؤكد على إطلاق برامج تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج دعم التدريب والتشغيل لكي يتم الحد من البطالة والتقليل من مستوياتها ومن ثم يؤدي هذا إلى دعم برامج الحد من الفقر.

غير أن هناك تقارير للبنك الدولي حول تقييم الفقر تؤكد أن مشكلة الفقر ليست دائما مشكلة البطالة وإنما في اغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض الأجور بالدرجة الأولى حيث انه يمكن الفصل بسهولة بين البطالة وانخفاض الأجور حيث يؤكد البنك الدولي أن 6 % فقط من مجموع الفقراء في الأردن هم عاطلين عن العمل ويصل إلى استنتاج بان تدني الأجور هو السبب الرئيسي للفقر وليس البطالة.

[1] – قورين حاج قويدر، **ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية– البطالة والتضخم–**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، 2014، ص 20.

ويعود كل هذا إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة الماهرة وهذا نظرا لما تفرزه العولمة والتكنولوجيا، مما قلل التركيز على اليد العاملة غير ماهرة وغير مرنة فالبطالة هي إلى الآن في أعلى معدلات لها في مرحة ما بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من البلدان وهي آخذة في الازدياد كذلك[1].

2- علاقة الفقر بالكثافة السكانية:

تعتبر الكثافة السكانية محددا أساسيا للفقر بالإضافة إلى العوامل السكانية الأخرى وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة إذ أن الزيادة في الكثافة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين فزيادة الكثافة السكانية تؤدي إلى زيادة الفقر ومن اجل التوسع والإصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه الكثافة السكانية مما يساعد في زيادة عوامل الفقر وبالتالي تفوق الكثافة السكانية التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة في مجال تحسين مستوى معيشة السكان ودعم برامج تخفيف الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة[2].

إن الكثافة السكانية المتسارعة في الدول النامية تؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية الجارية مما يحافظ على تدني الدخول فيها، كما يعتبر مانعا أساسيا لتخفيض جموع الفقراء مع المحافظة على البيئة الطبيعية، بل لا تقتصر النتائج السلبية للكثافة السكانية على الدول النامية فقط إنما تطال حتى الدول المتقدم، إذ نجد الفيض بسبب حركات الهجرة غير الشرعية[3].

[1]- صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، العدد الأول، 2009، ص256-257.

[2]- عدنان داود العذاري، هدى زوي مخلف الدعيمي، **قياس اثر المؤثرات السكانية على الفقر في الوطن العربي، دراسة تحليلية للمدة 1970-1998**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد3 ، العدد 11 ، آب 2005 ،ص 274.

[3]- مطانيوس مخول، **الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17 ، العدد الأول، 2011، ص 225.

المبحث الثاني: تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر

قد يكون هناك تباين بين المعطيات الخاصة بظاهرة الفقر المعتمدة لدى الهيئات الدولية والمتداولة لدى الهيئات الوطنية نتيجة اختلاف الأسس والقواعد المنتجة لقياس الظاهرة، واستنادا لنتائج تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات حول مستوى المعيشة والإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية لسنتي 2000-2011 ودراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية لتقييم المستوى والفقر في 2005، وبالإضافة إلى استخدام بيانات برنامج الأمم الإنمائي حول التنمية البشرية ، سنحاول تقديم تشخيص لواقع الفقر في الجزائر للفترة 2000-2017.

المطلب الأول: تطور معدلات الفقر في الجزائر

1- تطور معدلات الفقر في الجزائر 2000-2017:

حققت الجزائر تحسنا في معدلات الفقر خلال فترة الدراسة من خلال النتائج المدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5): تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنة	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2017
معدل الفقر%	12.1	11.7	11.1	9.1	6.2	5.55	5.2	5.03	5.7	7

Source: -Commissariat de planification et la prospective, ''la pauvreté en Algérie '' Alger, 2004 P13.

-CENEAP, ''Etude LSMS 2005'', Alger, 2006

- الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن طريق الرابط http:/ slamfin.go- forum.net

الشكل (3): تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

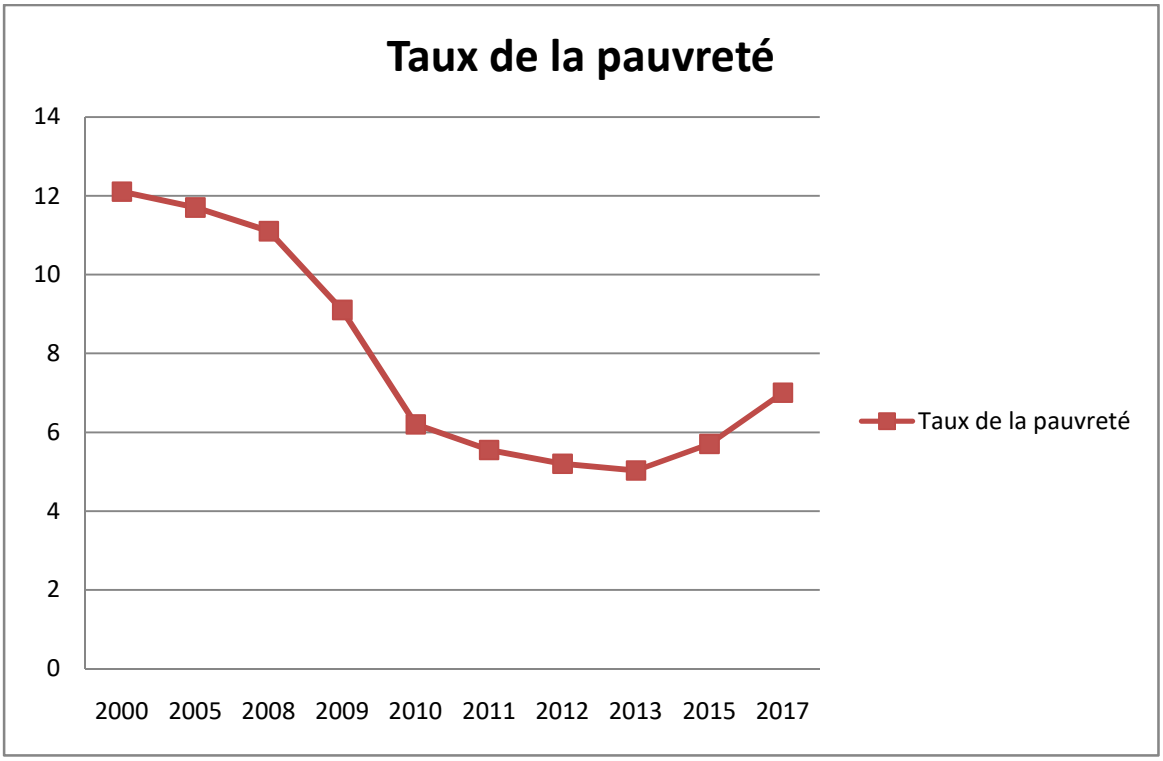

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 05 باستعمال برنامج EXCEL.

يتبين من الجدول والشكل أعلاه انخفاض معدلات الفقر في الجزائر طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى سنة 2013 أي من نسبة 12.1 % سنة 2000 إلى 5.03% سنة 2013 وذلك راجع لاهتمام الدولة بتسخير الإمكانات وخلق الفرص أمام الفئات المختلفة بهدف تمكين الفقراء من سبل العيش المستدام وتحسين أوضاعهم المعيشية بالشكل الذي يحفظ كرامتهم وذلك بإتباع سياسات نمو اقتصادية مناصرة للفقراء واجتماعية وأخرى متعلقة بدعم الحكومة الراشدة ومكافحة الفساد إلا أنه وبعد سنة 2015 حدثت ارتفاع ملحوظ لنسب الفقر حيث ارتفعت بشكل مفاجئ من 5.03% إلى 5.7 % واستمر الارتفاع إلى سنة 2017 بنسبة بلغت 7% الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع في المجتمع وتدني المستوى المعيشي للأسر وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في هاته الفترة وانخفاض أسعار البترول وسياسة التقشف المنتهجة.

جدول رقم (6): تقدير معدل الفقر في الجزائر حسب نتائج تحقيق 2000-2005

	خط الفقر	دراسة الانفاق الاستهلاكي للأسر سنة 2000	LSMS 2005
معدل الفقر	$1	0.8	0.6
	SA	3.1	2.7
	SPG	12.1	5.7

Source: CENEAP,2006, OP cite, P37.

الشكل (4): تقدير معدل الفقر في الجزائر حسب نتائج تحقيق 2000-2005

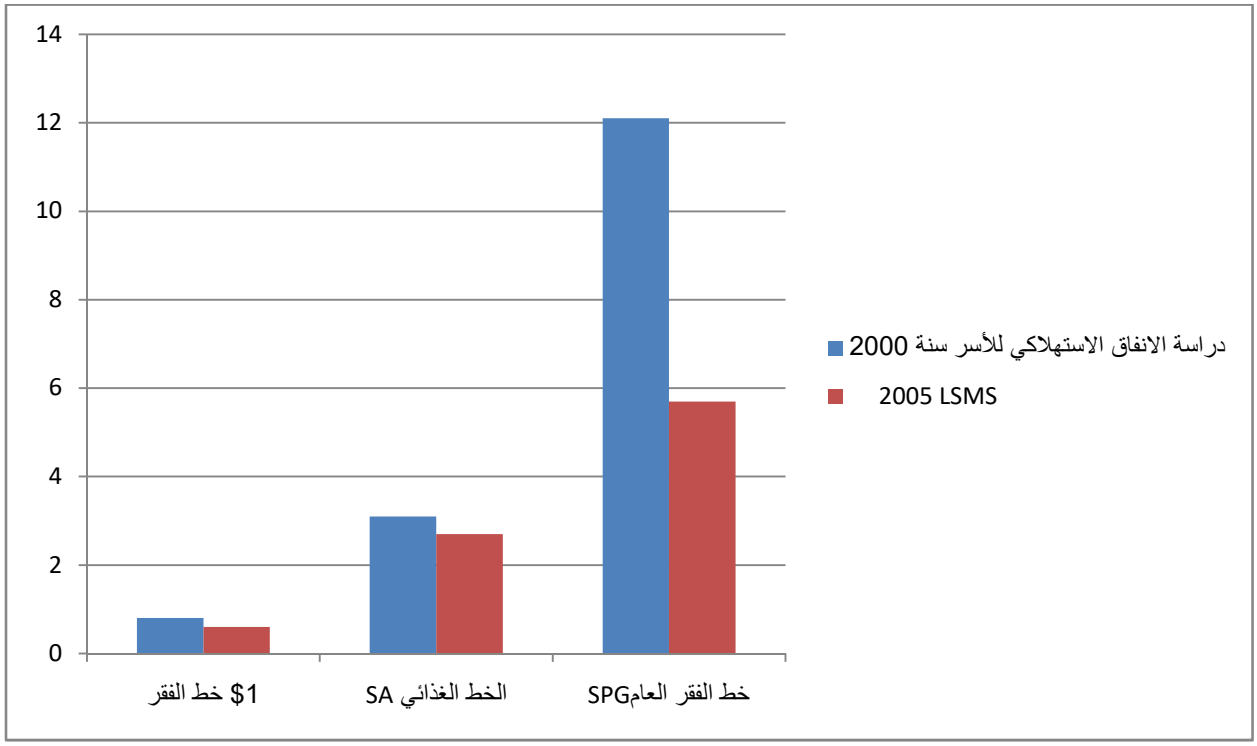

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 06 باستعمال برنامج EXCEL.

يظهر من خلال معطيات الجدول ومن الشكل أعلاه تراجع هام لمعدلات الفقر حيث:

- باستخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولار واحد 1$ للفرد / اليوم فإن السكان الفقراء قد بلغت نسبتهم 0.8 % سنة 2000 لتنخفض إلى 0.6% سنة 2005.

- أما باستخدام خط الفقر الغذائي (**SA**) الذي يحتسب على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية الدنيا وهو ما يقابل حوالي 2100 حريرة للفرد، فقد قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن الفرد من الحصول على هذا الكم بـ 13905دج/السنة عام 2000 وانخفضت نسبة الفقر المدقع من 3.1 % سنة 2000 إلى حوالي 2.7% سنة 2005.

- أما وفق خط الفقر العام (**SPG**) الذي يأخذ بعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى لتضاف إلى خط الفقر الغذائي لنحصل على خط الفقر الأدنى المقدر بـ 19751دج للفرد/السنة عام 2000 ، فقد حققت نسبة السكان الفقراء هي الأخرى تراجعا من 12.1% في عام 2000 إلى 5.7% عام 2005.

وإجمالا كانت النتائج المحققة في هذه الفترة الوجيزة كفيلة بتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية إلا أنه حسب تقرير البنك الدولي سنة 2010 فإن نسبة الفقر في الجزائر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية للبلاد.

2- التوزيع الجغرافي للفقر:

من خلال دراسة CENEAP في 2005 ونتائجها المبينة في الجدول أدناه يمكن تقييم مستويات نسبة الفقر وتوزيعه في الجزائر.

جدول رقم (7): مستوى نسبة الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005

المنطقة	الحضر	الريف	الوطن
نسبة الفقر (p_0)	8.2	15.2	11.2

Source :CENEAP, 2006,op cite, P27

الشكل (5): مستوى نسبة الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005

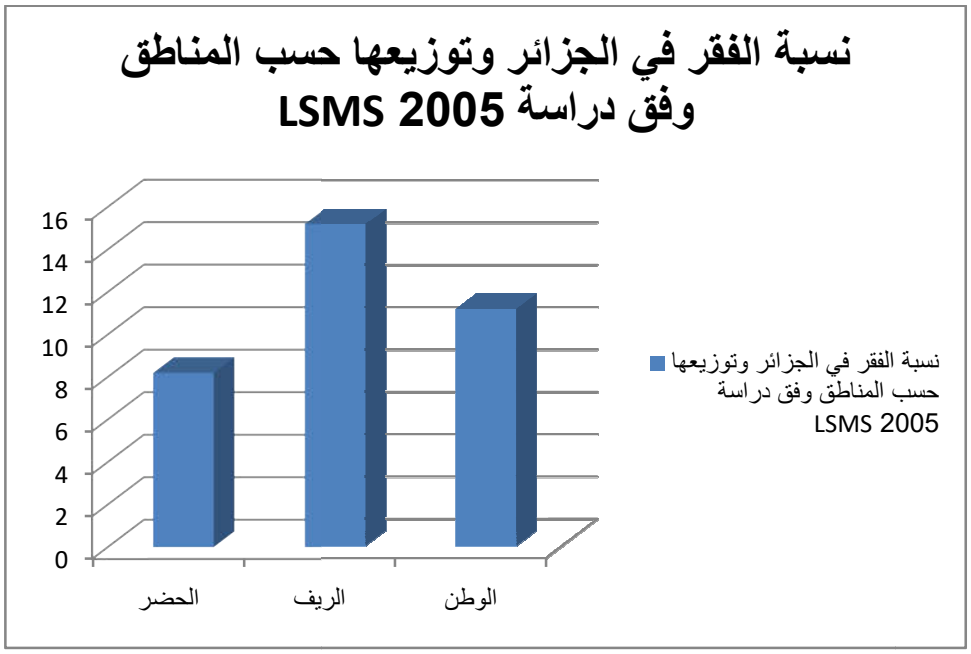

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 07 باستعمال برنامج EXCEL.

تظهر نسبة الفقر مدى انتشاره في أوساط المجتمع الجزائري بنسبة بلغت 11.7% وذلك باستخدام معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005 كما يلاحظ أن الظاهرة أخذت طابعا ريفيا أكثر من حضريا بحيث 8.2 من العائلات المقيمة بالوسط الحضري هي فقيرة بينما تقابلها نسبة 15.2% في الوسط اليفي ما يثبت أن الفقر ظاهرة ريفية حيث تستفحل أشكال البؤس والحرمان.

يعيش 10% من السكان على حافة السقوط مرة أخرى في براثن الفقر، واستمرت التفاوتات بين المناطق، إذ إن معدل البطالة في بعض المناطق (الصحراء) يبلغ ضعفي المعدل الوطني وفي البعض الآخر (السهول) ثلاثة أضعاف المعدل الوطني. وسجلت أحدث الحسابات الرسمية (2011) معدل الفقر الوطني عند 5.5% مع وجود 0.5% من السكان فحسب في فقر مدقع. وتستند الحسابات الرسمية على خط الفقر الذي يقدر عند 3.57 (3.18) دولار/يوم بتعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2011 في مناطق المدن (الريف)، وهو ما يعد منخفضا بالنسبة لبلد في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

المطلب الثاني : تطور مؤشرات الفقر في الجزائر

1- **تطور فجوة (عمق) الفقر**: ويأخذ الرمز (P1) ويعبر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد1.

2- **مؤشر شدة الفقر (P2)** : يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع دخل الفقراء ويساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر[2].

الجدول أدناه يمكن من خلاله تقييم مستويات مؤشرات الفقر وتوزيعها في الجزائر.

جدول رقم (8): مستوى مؤشرات الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة 2005 LSMS

المنطقة	الحضر	الريف	الوطن
فجوة الفقر (p_1)	22.7	22.3	22.5
شدة الفقر (p_2)	9.2	9.4	9.3

Source :CENEAP, 2006,op cite, P27

[1]- الطيب لحيلح، محمد جحاص، **الفقر التعريف ومحاولة القياس**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص171.

[2]- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق ، ص52.

الشكل (6): مستوى مؤشرات الفقر في الجزائر وتوزيعها حسب المناطق وفق دراسة LSMS 2005

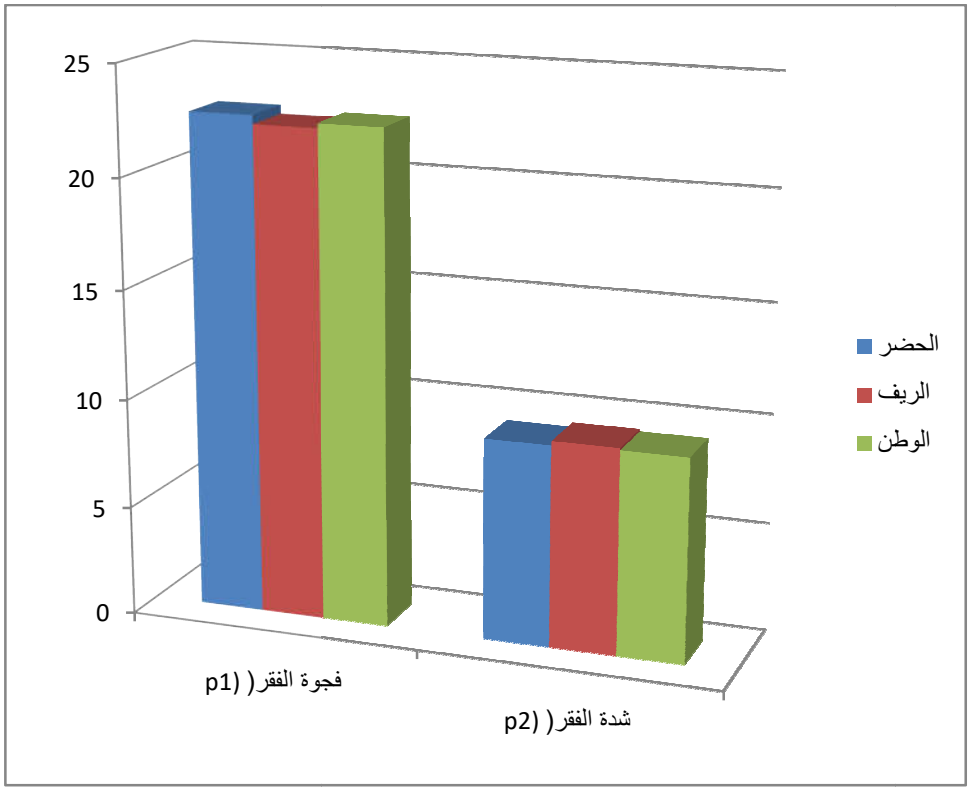

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 08 باستعمال برنامج EXCEL.

سجل معدل انحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر النسبي المحسوبة على أساس معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 معدل يساوي 22.5 % على المستوى الوطني مع ارتفاع طفيف لنسبة انحراف نفقات الأسر الفقيرة في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي، وتشير قيمة مؤشر شدة الفقر لعام 2005 إلى وجود تفاوت كبير بين مداخيل الأسر الجزائرية وهو متقارب على مستوى الوسطين الحضري والريفي واعتمادا على ما سبق فإن أبرز نتائج التحقيق تمثلت في :

- ارتفاع عمق الفقر في الأوساط الحضرية أما شدته فهي أكثر ارتفاعا في الأوساط الريفية كما يكتسي الفقر طابعا ريفيا في الجزائر نظرا للاعتماد على المحاصيل الزراعية والظروف المناخية ما انعكس على انخفاض المداخيل، حيث حسب نتائج تحقيق سنة 2005 وجد أن مستوى الدخل مرتفع أكثر في المناطق الحضرية حيث بلغ 268.059.74دج سنويا مقابل 213.516.22دج في المناطق الريفية.
- أظهرت أوجه التباين الاقليمية على خريطة الفقر في الجزائر تفاوتا بين مختلف المناطق حيث بلغت نسبة الفقر أعلى مستوياتها في بلديات الهضاب العليا بقيمة 32.7% وفي الجنوب الشرقي بنسبة 13.7%.
- من حيث الخدمات السكنية فقد أبرز التحقيق أن من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوت تقليدية، أما عن مصادر المياه الصالحة للشرب للأسر الفقيرة فهي تتزود من آبار غير محمية، منابع المياه

والأنهار، أما عن صنف لمحروقات المنزلية المستعملة فتعتمد الأسر الغنية على غاز المدينة أما الفقيرة فتستعمل الفحم وبقايا الحصاد.

- كما يرتبط معدل الفقر عكسيا مع مستويات التعليم حيث وجد أن الأسر الفقيرة تتمتع بمستويات أدنى من لتعليم أو بدون مستوى، بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات وخصوصا الدراسات العليا، ومن حيث حجم الأسرة فترتفع معدلات الفقر بـ زيادة عدد أفراد الأسرة مع أن غالبية الأسر الفقيرة يبلغ عدد أفرادها 7.67 في المتوسط

3- تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر :

يركز دليل الفقر البشري للدول النامية على الحرمان من ثلاثة أبعاد للحياة البشرية وهي العمر، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين وتأمين مستوى معيشي لائق ويقاس كنسبة مئوية من السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر محسن للحياة ومن الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم[1].

جدول رقم (9): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

السنة	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر	22.98	18.50	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
نسبة احتمال الوفاة قبل سن الأربعين	7.84	6.39	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.1
معدل الأمية لدى البالغين 15 سنة فما فوق	32.80	20.00	23.70	27.2	26.16	24.60	22	21	19.5
نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب	1.10	5.50	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن	6.00	3.50	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1

Source : Rapports de CNES, 2000-2012

من خلال الجدول أعلاه فقد انخفض الفقر البشري من 22.98% سنة 2000 إلى 13.69% سنة 2011 وذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

[1]- زوين إيمان ، **دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص149.

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين بنقطتين في الفترة الممتدة من 2000 إلى 20111 وذلك راجع لتحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والخدمات الصحية بصفة خاصة بتوفير مختلف سبل الرغاية العلاجية والوقائية.
- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فمل فوق من 32.8% في سنة 2000 إلى 12.5% سنة 2011 والذي يعتبر العامل الأهم في خفض مؤشر الفقر البشري حيث كثفت الدولة جهودها لرفع مستوى التحصيل العلمي والمعرفي لهذه الفئة من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار إضافة لمساهمة الحركات الجمعوية والمجتمع المدني في دفع وتيرة ذلك.
- نسبة السكان المحرومون من المياه المأمونة للشرب قد ارتفعت بين سنتي 2000 و2004 إلى 5.5% ثم سجلت انخفاضا بـ 0.5% في 2005 وتبقى محافظة على نفس المستوى وذلك راجع للبرامج المكثفة في إطار تطوير التزويد بالماء الصالح للشرب خاصة مع التزايد السكاني والتوسع العمراني.
- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من 6 إلى 3.1% وذلك للجهود المبذولة لتحسين ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي التلقيحات المبكرة والمجانية.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في المرتبة 84 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم 169 دولة ، والتي تصنف إلى 43 من هذه الدول لها تنمية بشرية عالية و 42 دولة جد عالية و 42 دولة متوسطة و 42 دولة ضعيفة، وعلى هذا الأساس تم تقييم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر بـ 0.6777 من واحد سنة 2010 ، أعلى من مؤشر التنمية البشرية المتوسطة لمجموع الدول العربية والذي يقدر بـ 0.590 وأكبر من مؤشر التنمية البشرية العالمي والمقدر بـ 0.642.

وكما أوضحنا سابق بأن الفقر البشري يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة 96 من بين 187 دولة، بمعدل تنمية بشرية 0.554 [1]، بعدما كانت تحتل المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.704 [2]، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة، والجدول التالي يوضح ذلك.

[1]- PNUD , Rapport Mondial sur le développement human, 1990-2006.p6.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، **محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم**، 2007-2008 نيويورك، 2008، ص228.

جدول رقم (10): مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2000-2011)

السنوات	سنوات التعليم المتوقعة	متوسط سنوات التعليم	نصيب الفرد من الناتج المحلي (2005-PPPS)	مؤشرات التنمية البشرية HDI
2000	11.4	5.5	5.802	0.624
2005	12.8	6.4	6.820	0.667
2010	13.6	7.0	7.501	0.696
2011	13.6	7.0	7.658	0.698

Source:- Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, Explanatory note on 2011 HDR composite indices, Algeria.

بالاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2011 نجد أن متوسط سنوات التعليم ارتفع من نسبة 5.5 إلى 7.0، وارتفع سنوات التعليم المتوقعة للدراسة من 11.4 إلى 13.6، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفع خلال هذه الفترة من 5.802 إلى 7.658 ، ويرجع هذا إلى تحسن النمو الاقتصادي المعتبر بسب ارتفاع أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة، مما أدى إلى تحسن الظروف الاجتماعية الثقافية والسياسية، التي تعتبر من أهم المكونات لإنشاء مختلف مؤشرات التنمية البشرية، وبينما نجد أن مؤشرات التنمية البشرية تقيس المستوى المتوسط للأبعاد الثلاثة، والتي تتمثل في طول العمر، الصحة، التعليم، وإمكانيات وضع مستوى معيشي محترم، نجد أن مؤشر الفقر البشري بدوره يقيس مختلف النقائص الملاحظة في هذه الأبعاد.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا أن الجزائر احتلت المرتبة 51 حسب مؤشر الفقر البشري سنة 2008 ، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة 45 و 11 على الترتيب .

4- تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد:

باعتباره مؤشرا تم اعتماده منذ سنة 2010 لقياس عدد الأشخاص الذين يعانون أوجه حرمان متداخلة وعدد أوجه الحرمان التي يعيشونها، بذلك يراعي هذا المؤشر نمط حياة الأشخاص ويعتبر مكملا للقياس النقدي للفقر ودليلا مهما في مجال تحديد السياسات الرامية إلى الحد من الفقر.

جدول رقم (11): تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومكوناته في الجزائر

	MICS 3 (2006)			MICS 4 (2012)		
المؤشر	**حضري**	**ريفي**	**وطني**	**حضري**	**ريفي**	**وطني**
شدة الفقر	36.53	47.65	42.09	34.88	38.42	36.7
نسبة السكن الذين يعانون أوجه متعددة للحرمان	1.74			1	2.7	1.65
مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	0.0073			0.003	0.011	0.0060

MICS3(2006) : Troisième enquête à indicateur multiple , 2006.

MICS4(2012) : Quatrième enquête à indicateur multiple, 2012-2013.

CNES,RNDH 2013-2015, 2016,P 3

أوضحت معطيات الجدول أعلاه تحسنا في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان حيث انخفض بـ 20% طوال الفترة 2006-2012 كما يظهر عند مقارنة النتائج المستخلصة من التحقيقات متعددة المؤشرات لسنتي 2006 و2012 وذلك لانخفاض نسبة السكان الذين يعانون عدة أشكال من الحرمان مع الإشارة إلى أن الفقر متعدد الأبعاد ذو طابع ريفي حيث ترتفع شدته بذات المناطق.

أما عن التوزيع الإقليمي للفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني فإن النتائج وضحت في الشكل التالي:

الشكل (7): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأقاليم حسب التحقيق (MICS4) 2012

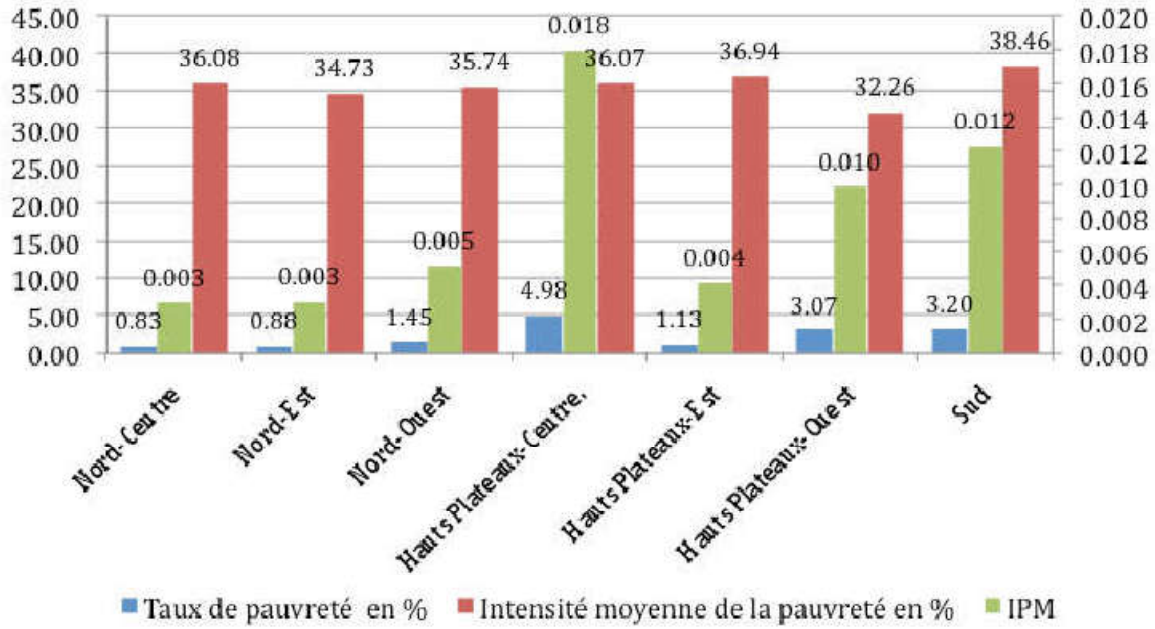

MP : Indice de Pauvreté Multidimensionnelle

Source :CNES, RNDH 2013-2015 , 2016 ,P39

من خلال الشكل البياني لتقدير مؤشر الفقر يظهر أن أعلى مستوى سجل بمناطق الهضاب العليا يليها في المرتبة الثانية الجنوب في حين أدنى نسبة له سجلت في المناطق الشمالية الوسطى، وبذلك مثل هذه التقديرات ستسمح بتقييم مدى جدوى الإجراءات المتبناة في هذه المناطق.

خلاصة الفصل:

بعد التطور الملحوظ في معدلات الفقر منذ سنة 2000 وانخفاضه بشكل كبير إلا أنه من الواضح أن الجزائر تواجه عدة تحديات في الحد من ظاهرة الفقر منذ سنة 2015، فتشير التقديرات إلى أن حجم الفقر وعمقه عرف تزايد في الآونة الأخيرة ، وذلك راجع للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة.

ولتحقيق مسار نمو أكثر حيوية وعدالة، على الدولة بذل جهود جدية للتغلب على الضعف البنيوي الرئيسي، وينبغي أن تشمل هذه الجهود:

- تقوية بيئة الاقتصاد الكلي.
- القيام بإصلاح واسع النطاق للقطاع العام والمؤسسات.
- تحقيق كفاءة مرتفعة للاستثمار في رأس المال المادي والبشري.
- تقوية الأنظمة المالية المحلية.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لمحددات الفقر

في الجزائر للفترة 2000-2017

تمهيـــــد:

إن التشخيص الحقيقي لظاهرة الفقر لا يتم بمعزل عن تدقيق الأسباب لضمان نجاح الحلول والمعالجات ورسم السياسات الصحيحة لذلك، فالفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومتنوعة المصادر حيث تلعب العديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية مجتمعة على تحديدها، إلا أن كيفيات ذلك التأثير ومستوياته تختلف، واتخاذ قرارات رشيدة في سبيل معالجة الظاهرة يستوجب الاستعانة بالنماذج الإحصائية وفعالية ذلك مرهون بصحة ونجاعة المعلومات الإحصائية التي تبنى على أساسها الدراسات.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد اتجاهات التأثير بين أهم المتغيرات المفسرة لظاهرة الفقر التي نصت النظرية الاقتصادية عليها والتي توفرت بياناتها بالاعتماد على تقنية الانحدار المتعدد وباستعمال طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviews 8،وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية القياس والنماذج القياسية

المبحث الثاني: الدراسة القياسية والتحليلية للنموذج.

المبحث الأول: الإطار النظري لمنهجية القياس والنماذج القياسية

المطلب الأول: الأسس المنهجية المتبعة في الدراسة.

لقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج الكمي القياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة، بهدف الحصول على مرونات أو معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

1- طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Squares):

من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع. كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، ولكي نتمكن من بناء نموذج قياسي دقيق باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي المراد تقديره يجب توافر مجموعة من الافتراضات العلمية لنحصل على الدقة المطلوبة للنموذج. والتي تتمثل فيما يلي[1]:

أ- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر أي:

$$E(U_i)=0 \ ,\forall i$$

- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).

$$U_i \longrightarrow N(0 \ ,\sigma^2)$$

- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity) .

$$var(U_i)=E(U^2_i)=\sigma^2_u$$

- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation) .

$$cov(U_iU_j)=E(U_iU_j)=0 \ ,\forall \ i\neq j$$

- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) .

- المتغيرات المستقلة غير مرتبطة مع حد الخطأ العشوائي.

$$cov(U_iX_i)=E(U_iX_i)=0$$

[1]- أشرف يونس عبد الكريم الخطيب ، **العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين** ، رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة 1437 هـ، 2016م ، ص 122.

ب – خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية[1]:

للمعلمات المقدرة ثلاث خصائص أساسية، خاصية عدم التحيز، خاصية الكفاءة، وخاصية الاتساق.

❖ **خاصية عدم التحيز**: نقول أن $\hat{\beta}_i$ هو أفضل مقدر خطي غير متحيز لـ (Meilleurs Estimateurs Sans Biais) β_i إذا كان توقع $\hat{\beta}_i$ يساوي β_i وأن توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}_i$ يكون توزيعا طبيعيا.

$$E(\hat{\beta}_i)= \beta_i \qquad ,i = 0,1,2,\ldots\ldots\ldots,k$$

❖ **خاصية الكفاءة**: مقدر كفؤ (Estimateur efficace) معناه ذو أصغر تباين، يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات ، عندما يكون تباين $\hat{\beta}_i$ أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى أي:

$$var(\hat{\beta}_i) < var(\overline{\beta i}) \qquad ,i = 0,1,2,\ldots\ldots\ldots,k$$

حيث: $\overline{\beta i}$ **:** هي القيمة المقدرة الأخرى لـ βi .

❖ **خاصية الاتساق**: نقول أن المعلمات هي مقدرات متسقة Estimateur convergent إذا تحقق ما يلي: كلما كبر حجم العينة فإن قيمة المعلمة المقدرة تقترب من قيمة المعلمة الحقيقية وتباين المعلمة المقدرة يقترب إلى الصفر، ذلك حسب الشرطان التاليان:

1- $\lim_{n \to \infty} E(\hat{\beta}_i) = \beta$; $\lim_{n \to \infty} E(\hat{\alpha}_i) = \alpha$ 2 - $\lim_{n \to \infty} V(\hat{\beta}_i) = \beta$; $\lim_{n \to \infty} V(\hat{\alpha}_i) = \alpha$

2- اختبار السكون:

يعتبر شرط السكون شرطا أساسيا لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية[2]:

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع(Augmented Dickey Fuller) وكذلك اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron-PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداما في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

[1] - جلاطو الجيلاي ، **الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة** ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 1430 هـ ، 2009م ، ص 29.

[2]- أشرف يونس عبد الكريم الخطيب ، المرجع السابق، ص 122.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات النموذج وصياغته

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط بين الفقر وعلاقته بمختلف العوامل المحددة لسلوك ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

تحديد متغيرات النموذج:

من أجل تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تطور ظاهرة الفقر في الجزائر طوال الفترة 2000-2017 وقد أمكن حصر معطيات الدراسة القياسية في المتغيرات التالية:

المتغير التابع: نسبة الفقر (*Pov*) : استبدلنا معدل الفقر بنسبته لشح المعطيات وهي نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان .

المتغيرات المستقلة:

النمو الاقتصادي (*PIB*): يمثل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

التضخم (*Inf*): من خلال معدله حيث يعكس أثر التغير في المستوى العام للأسعار.

البطالة (*Chom*): تمثل المعدل السنوي للبطالة في الجزائر.

الكثافة السكانية (*Dp*): هي حاصل قسمة عدد السكان على المساحة الكلية المقاسة بالكيلوميترات المربعة للجزائر.

ومنه يمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$Pov = f(Dp, PIB, Inf, Chom)$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل الفقر و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$Pov_t = \beta_0 + \beta_1 Dp_t + \beta_2 PIB_t + \beta_3 Inf_t + \beta_4 Chom_t + u_t$$

حيث:

Pov: هو نسبة الفقر مقاس بالنسبة المئوية.

Dp: معدل الكثافة السكانية.

PIB : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي مقاس بالنسبة المئوية.

Inf : معدل التضخم مقاس بالنسبة المئوية.

Chom : المعدل السنوي للبطالة ***مقاس*** بالنسبة المئوية.

t : :تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل معلمات النموذج.

u : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدل الفقر و التي لم ندرجها في النموذج لشدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية والتحليلية للنموذج.

المطلب الأول: الاختبار الإحصائي للدراسة التطبيقية.

1- اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

إنه لمن الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الداخلة في الدراسة حتى لا نحصل على نموذج مقدر لانحدار زائف. ومن أجل هذا فأول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختباري ديكي فولار المطور*(ADF)* .

نستعمل اختبار Augmented Dickey-Fuller من أجل التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية، حيث القيام بعد ذلك بتقدير النماذج الثلاث لـ Dickey-Fuller ، وهي كالتالي:

Model [4] : DS sans dérive	$\Delta y_t = \delta y_{t-1} - \sum \phi_j y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
Model [5] :DS avec dérive	$\Delta y_t = \delta y_{t-1} - \sum \phi_j y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$
Model [6] : TS	$\Delta y_t = \delta y_{t-1} - \sum \phi_j y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$

حيث أن :

y_t : تمثل المتغير التابع في الزمن t.

c: يمثل الثابت.

b: يمثل الميل الزمني trend .

ε_t : يمثل الخطأ الأبيض في الفترة t.

نختبر جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بوضع فرضية العدم H_0 التي تقوم على أن السلسة الزمنية تتضمن جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة والفرضية البديلة H_1 تقوم على أن السلسلة الزمنية لا تتضمن جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة .

السلسلة الزمنية تتضمن جذر الوحدة : H_0

السلسلة الزمنية لا تتضمن جذر الوحدة: H_1

أ – دراسة استقرارية السلسلة الزمنية نسبة الفقر في الجزائر *Pov*:

الشكل (8): منحنى التغيرات لنسبة الفقر في الجزائر *Pov* خلال الفترة 2000–2017

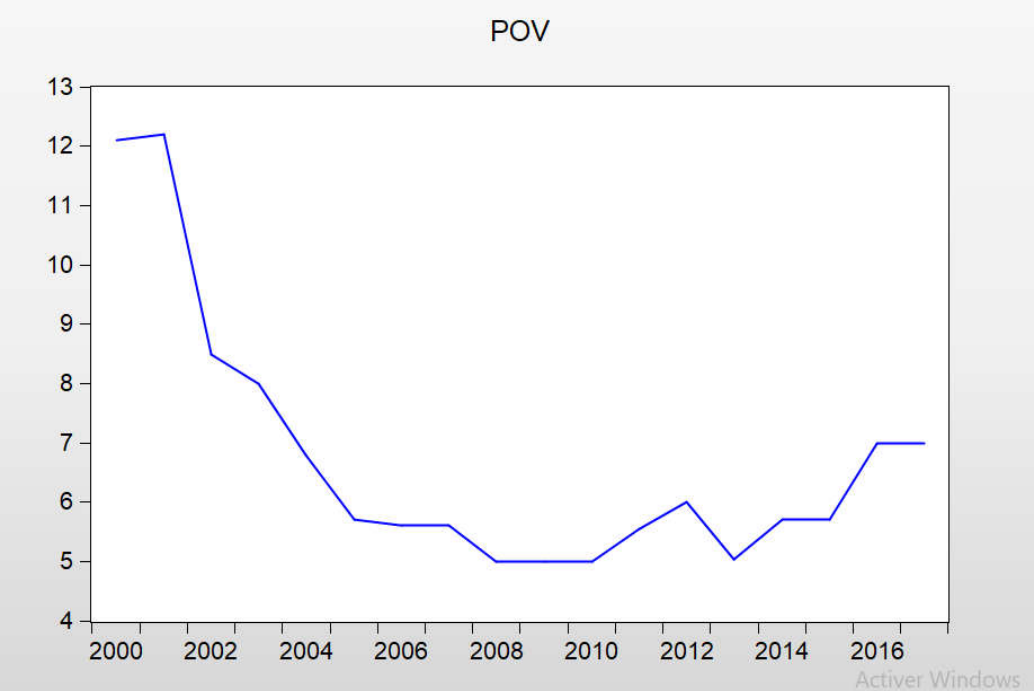

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال الرسم البياني لنسبة الفقر في الجزائر نلاحظ أنها تتناقص عامة من الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 حيث كانت تبلغ قيمة 12.2% وانخفضت إلى نسبة 5% ثم ارتفعت نسبيا سنة 2011 بقيمة قدرها 5.55% ، وواصلت الارتفاع منذ سنة 2015 لتبلغ نسبة 7% سنة 2017. أما عن استقرار السلسلة الزمنية فاختبارات الاستقرارية ستكشف لنا ذلك.

الشكل (9): المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لنسبة الفقر في الجزائر *Pov* خلال الفترة 2000-2017.

Sample: 2000 2017
Included observations: 18

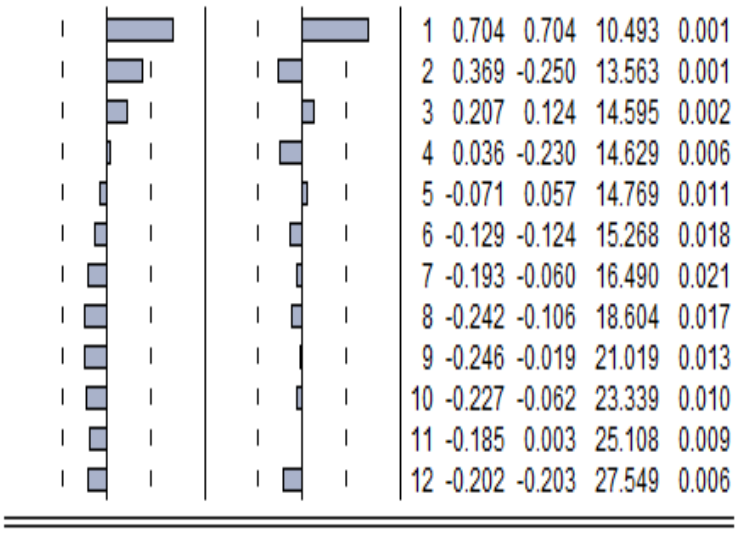

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.704	0.704	10.493	0.001
		2	0.369	-0.250	13.563	0.001
		3	0.207	0.124	14.595	0.002
		4	0.036	-0.230	14.629	0.006
		5	-0.071	0.057	14.769	0.011
		6	-0.129	-0.124	15.268	0.018
		7	-0.193	-0.060	16.490	0.021
		8	-0.242	-0.106	18.604	0.017
		9	-0.246	-0.019	21.019	0.013
		10	-0.227	-0.062	23.339	0.010
		11	-0.185	0.003	25.108	0.009
		12	-0.202	-0.203	27.549	0.006

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال هذا البيان نلاحظ أن : $QStat = 27.549 > \chi^2_{0.05,12} = 21.026$ كما أن الاحتمال عند التأخر $h = 12$ يساوي 0.006 أي أصغر من 5% إذن سنرفض الفرض العدم ويمكن بذلك أن تكون السلسلة غير مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار Dickey-Fuller المطور على السلسلة الزمنية.

جدول رقم (12): اختبار الاستقرارية لنسبة الفقر في الجزائر *Pov* باستخدام اختبار *ADF*

نوع النموذج	الاحتمال عند 5%	المستوى	الفرق الأول	القرار
Model 5 DS avec derive	القيمة المحسوبة	-3.0573	/	مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة	-3.0521	/	
	الاحتمال الحرج	0.0495	/	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج المحصل عليها من برنامج Eviews 8.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القيمة المطلقة المحسوبة ADF_{cal} أكبر من القيمة المطلقة الجدولية ADF_{tab} عند مستوى المعنوية 5 % حيث:

$$ADF_{cal} = |-3.7467| > ADF_{tab} = |-3.0521|$$

بالإضافة إلى قيمة الاحتمال التي تقدر بـ 0.0495 وهي أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية لنسبة الفقر في الجزائر من النوع DS بوجود ثابت لا تحتوي على جذر الوحدة وهي بهذا مستقرة عند مستوى 5%.

ب- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل الكثافة السكانية في الجزائر *Dp*:

الشكل (10): منحنى التغيرات في معدل الكثافة السكانية في الجزائر *Dp* خلال الفترة 2000-2017

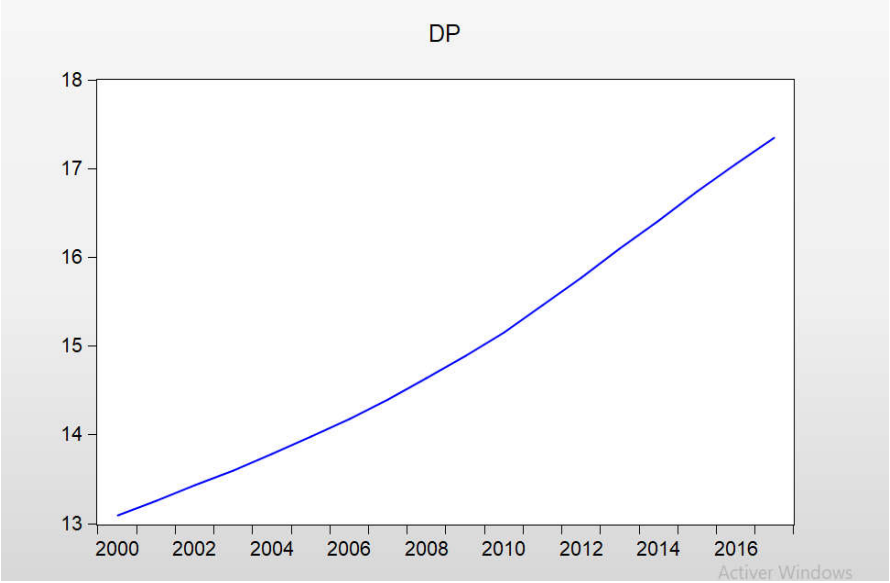

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدل الكثافة السكانية في الجزائر في تزايد مستمر طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 حيث ارتفع من قيمة مقدارها 13.09 سنة 2000 إلى 17.35 سنة 2017. ويتبن لنا نوعا ما من خلال الرسم البياني للسلسلة الزمنية لتطور معدل الكثافة السكانية خلال الفترة 2000-2017 أن السلسلة ذات اتجاه عام وهذا ما سوف نحاول الكشف عنه لاحقا باستعمال الاختبارات الإحصائية.

الشكل (11): المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة معدل الكثافة السكانية في الجزائر *Dp* خلال الفترة 2000-2017

Sample: 2000 2017
Included observations: 18

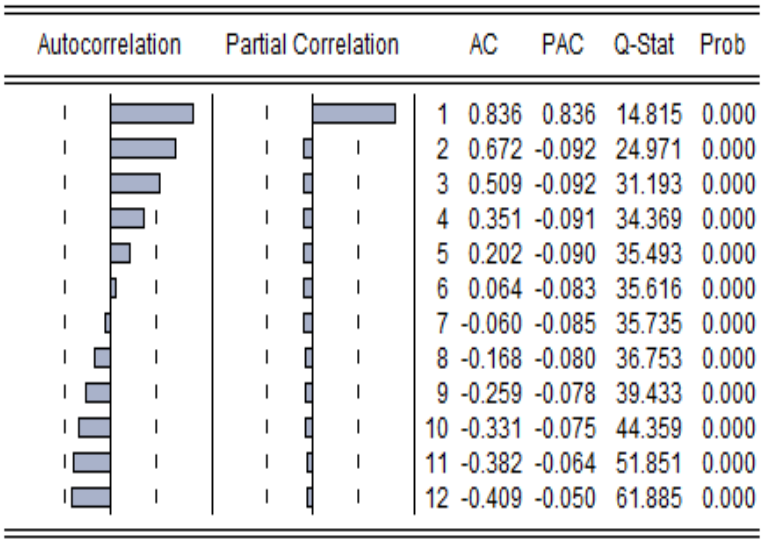

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.836	0.836	14.815	0.000
		2	0.672	-0.092	24.971	0.000
		3	0.509	-0.092	31.193	0.000
		4	0.351	-0.091	34.369	0.000
		5	0.202	-0.090	35.493	0.000
		6	0.064	-0.083	35.616	0.000
		7	-0.060	-0.085	35.735	0.000
		8	-0.168	-0.080	36.753	0.000
		9	-0.259	-0.078	39.433	0.000
		10	-0.331	-0.075	44.359	0.000
		11	-0.382	-0.064	51.851	0.000
		12	-0.409	-0.050	61.885	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال هذا البيان يمكن ملاحظة معظم معاملات الارتباط الذاتي لمختلف فترات التأخر كما يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة عن طريق استخدام إحصائية Q (Ljung.gox) هذه الإحصائية تؤكد: Q-Stat = 61.885 بتأخر $h = 12$ $\chi^2_{0.05,12} = 21.026$ < QStat=61.885

حيث نرفض الفرض العدم وما يعزز ملاحظتنا الاحتمال المعدوم تقريبا حيث يقل عن نسبة 5% ويمكن بذلك أن تكون السلسلة غير مستقرة.

جدول رقم (13): اختبار الاستقرارية لسلسلة معدل الكثافة السكانية في الجزائر *Dp* باستخدام اختبار *ADF*

نوع النموذج	الاحتمال عند 5%	المستوى	الفرق الأول	القرار
Model 6 Type TS	القيمة المحسوبة	-3.9815	/	مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة	-3.7597	/	
	الاحتمال الحرج	0.0347	/	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج المحصل عليها من برنامج Eviews 8.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القمية المطلقة المحسوبة ADF_{cal} أكبر من القيمة المطلقة الجدولية ADF_{tab} عند مستوى المعنوية 5 % حيث:

$$ADF_{cal} = |-3.9815| > ADF_{tab} = |-3.7597|$$

وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن سلسلة معدل الكثافة السكانية لا تحتوي على جذر الوحدة، لكن نلاحظ أن صيغة معادلة الانحدار من النوع **TS** أي تحتوي على اتجاه زمني وثابت، لذا علينا أن نقوم بإزالة مركبة الاتجاه العام، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TDP = Dp - (12.8061 + 0.2535 * t)$$

بعد إزالة مركبة الاتجاه العام نحصل على سلسلة زمنية TDP مستقرة حيث أن:

$$t_{cal} = |-4.4317| > ADF_{tab} = |-1.9644|$$

كما أن الاحتمال 0.0002 أصغر من 5% هذا يؤكد أن السلسلة الزمنية لمعدل الكثافة السكانية في الجزائر مستقرة ويمكننا إجراء التقدير باستعمالها.

ج- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي PIB :

الشكل (12): منحنى التغيرات في نسبة الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة 2000-2017

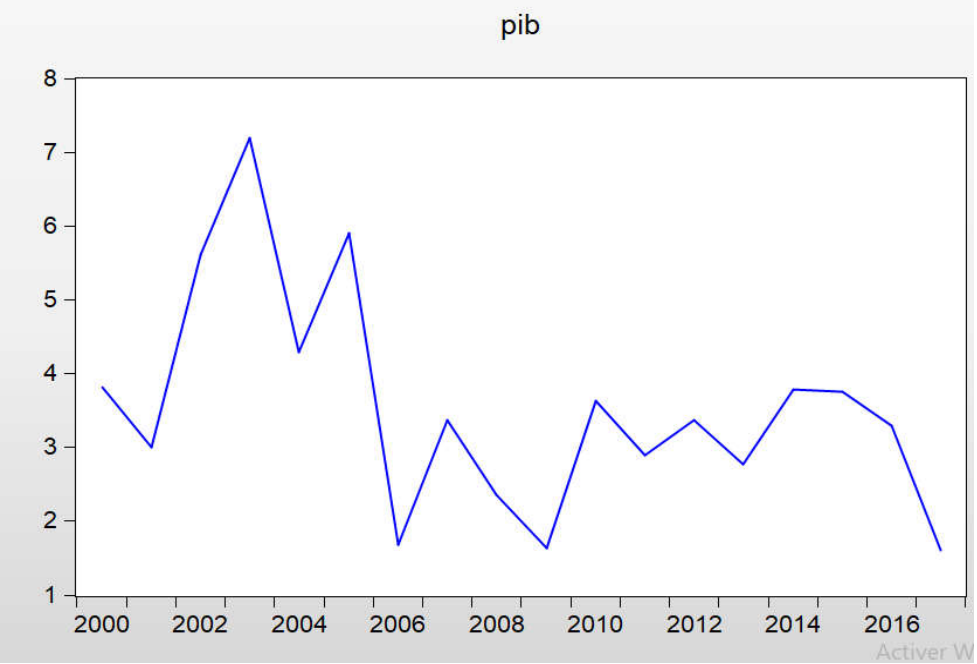

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

نلاحظ من الرسم البياني لنسبة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أنها في تذبذب مستمر طوال الفترة 2000-2017 وقد بلغت أقصى نسبة قدرها 7.2% سنة 2003، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2017 بنسبة قدرها 1.6%.

الشكل (13): المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

Sample: 2000 2017
Included observations: 18

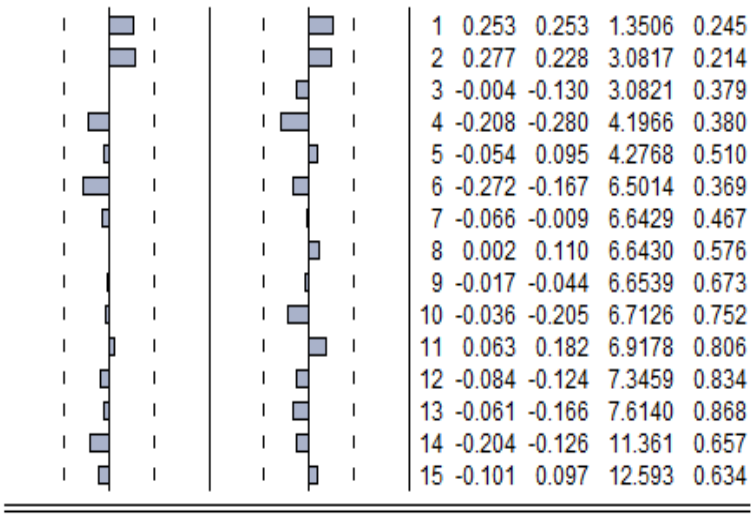

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.253	0.253	1.3506	0.245
		2	0.277	0.228	3.0817	0.214
		3	-0.004	-0.130	3.0821	0.379
		4	-0.208	-0.280	4.1966	0.380
		5	-0.054	0.095	4.2768	0.510
		6	-0.272	-0.167	6.5014	0.369
		7	-0.066	-0.009	6.6429	0.467
		8	0.002	0.110	6.6430	0.576
		9	-0.017	-0.044	6.6539	0.673
		10	-0.036	-0.205	6.7126	0.752
		11	0.063	0.182	6.9178	0.806
		12	-0.084	-0.124	7.3459	0.834
		13	-0.061	-0.166	7.6140	0.868
		14	-0.204	-0.126	11.361	0.657
		15	-0.101	0.097	12.593	0.634

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال هذا البيان نلاحظ أن : $QStat = 12.593 < \chi^2_{0.05,15} = 25$ كما أن الاحتمال عند التأخر $h = 15$ يساوي 0.634 أي أكبر من 5% إذن سنقبل الفرض العدم ويمكن بذلك أن تكون السلسلة مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار Dickey-Fuller المطور على السلسلة الزمنية.

جدول رقم (14): اختبار الاستقرارية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر باستخدام اختبار *ADF*

نوع النموذج	الاحتمال عند 5%	المستوى	الفرق الأول	القرار
Model 5 DS avec derive	القيمة المحسوبة	-3.5931	/	مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة	-3.0988	/	
	الاحتمال الحرج	0.0209	/	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج المحصل عليها من برنامج Eviews 8.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القمية المطلقة المحسوبة ADF_{cal} أكبر من القيمة المطلقة الجدولية ADF_{tab} عند مستوى المعنوية 5 % حيث:

$$ADF_{cal} = |-3.5931| > ADF_{tab} = |-3.0988|$$

بالإضافة إلى قيمة الاحتمال التي تقدر ب .0.0209 وهي أصغر من 5% وبالتالي نقبل نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن السلسلة الزمنية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي من النوع DS تحتوي على ثابت ولا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة.

د- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الجزائر Inf:

الشكل (14): منحنى التغيرات لمعدل التضخم في الجزائر Inf خلال الفترة 2000-2017

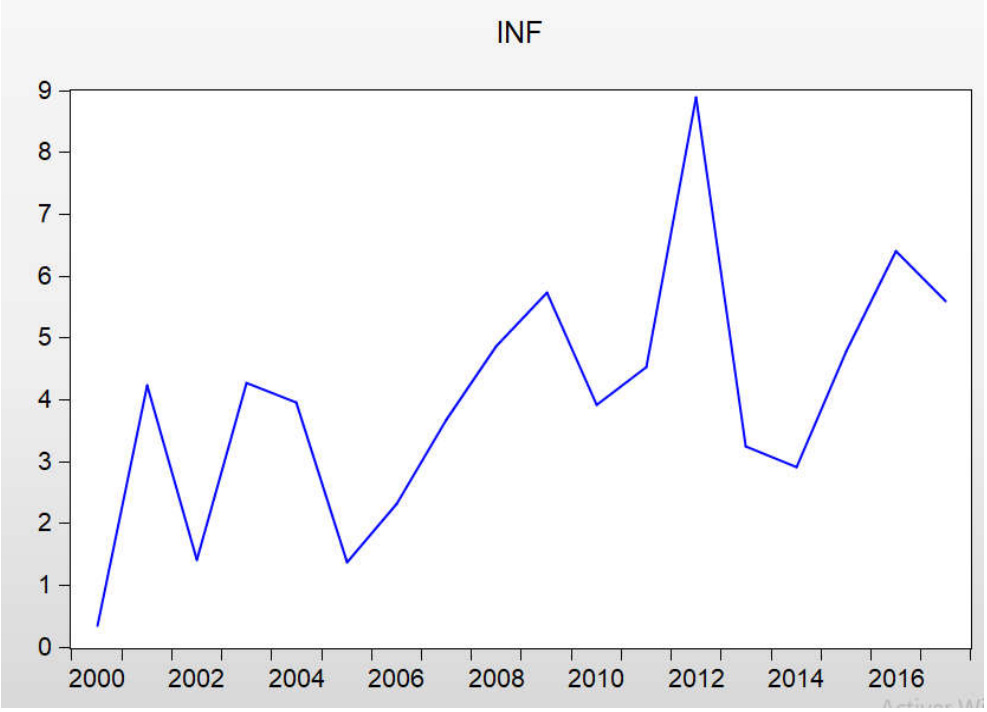

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال الرسم البياني لمعدل التضخم في الجزائر نلاحظ أنه يتزايد عامة ولكن بنسب متذبذبة طوال الفترة 2000-2017 وقد بلغت أقصى قيمة له 8.89% سنة 2012، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2000 بنسبة قدرها 0.34 %.أما عن استقرار السلسلة الزمنية فمن الملاحظ أنها يمكن أن تكون مستقرة وللكشف عن ذلك علينا إجراء اختبارات الاستقرارية.

الشكل (15): المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الجزائر Inf خلال الفترة 2000-2017.

Sample: 2000 2017
Included observations: 18

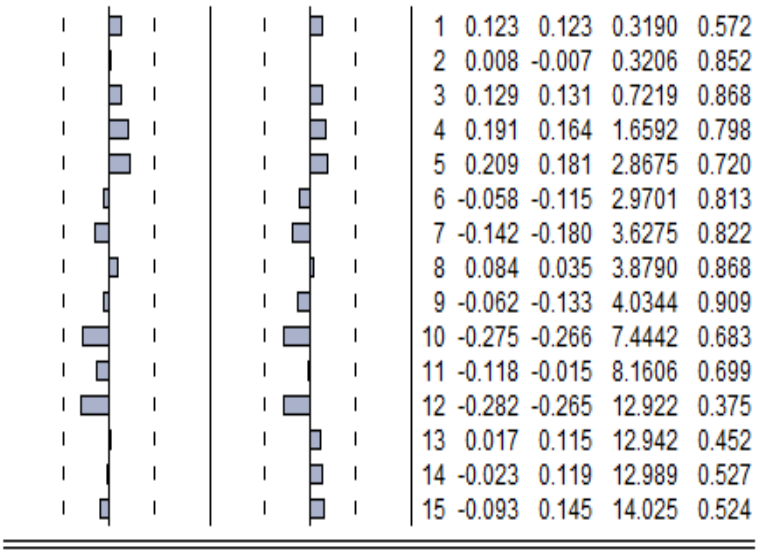

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.123	0.123	0.3190	0.572
		2	0.008	-0.007	0.3206	0.852
		3	0.129	0.131	0.7219	0.868
		4	0.191	0.164	1.6592	0.798
		5	0.209	0.181	2.8675	0.720
		6	-0.058	-0.115	2.9701	0.813
		7	-0.142	-0.180	3.6275	0.822
		8	0.084	0.035	3.8790	0.868
		9	-0.062	-0.133	4.0344	0.909
		10	-0.275	-0.266	7.4442	0.683
		11	-0.118	-0.015	8.1606	0.699
		12	-0.282	-0.265	12.922	0.375
		13	0.017	0.115	12.942	0.452
		14	-0.023	0.119	12.989	0.527
		15	-0.093	0.145	14.025	0.524

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال هذا البيان نلاحظ أن : $QStat = 14.025 < \chi^2_{0.05,15} = 25$ كما أن الاحتمال عند التأخر $h = 15$ يساوي 0.524 أي أكبر من 5% إذن سنقبل الفرض العدم ويمكن بذلك أن تكون السلسلة مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار Dickey-Fuller المطور على السلسلة الزمنية.

جدول رقم (15): اختبار الاستقرارية لمعدل التضخم في الجزائر Inf باستخدام اختبار *ADF*

نوع النموذج	الاحتمال عند 5%	المستوى	الفرق الأول	القرار
Model 4 DS sans derive	القيمة المحسوبة	0.3577	-4.1426	مستقرة بعد الفرق الأول
	القيمة الحرجة	-1.9662	-1.9740	
	الاحتمال الحرج	0.7749	0.0006	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج المحصل عليها من برنامج Eviews 8.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القمية المطلقة المحسوبة ADF_{cal} أصغر من القيمة المطلقة الجدولية ADF_{tab} عند مستوى المعنوية 5 % حيث:

$$ADF_{cal} = 0.3577 < ADF_{tab} = |-1.9662|$$

بالإضافة إلى قيمة الاحتمال التي تقدر بـ 0.7749 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الجزائر من النوع DS بدون ثابت تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة وذلك عند مستوى 5%، وأحسن طريقة لتحويلها سلسلة مستقرة هي طريقة الفروق وبعد إجراء الفرق الأول من خلال المعادلة التالية:

$$DINF = INF - INF(-1)$$

نلاحظ أن: $ADF_{cal} = |-4.1426| > ADF_{tab} = |-1.9740|$

كما أن الاحتمال 0.0006 أصغر من 5% هذا يؤكد أن السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الجزائر قد أصبحت مستقرة ويمكننا استخدامها في التقدير.

هـ – دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لمعدل البطالة في الجزائر Chom:

الشكل (16): منحنى التغيرات لمعدل البطالة في الجزائر Chom خلال الفترة 2000–2017.

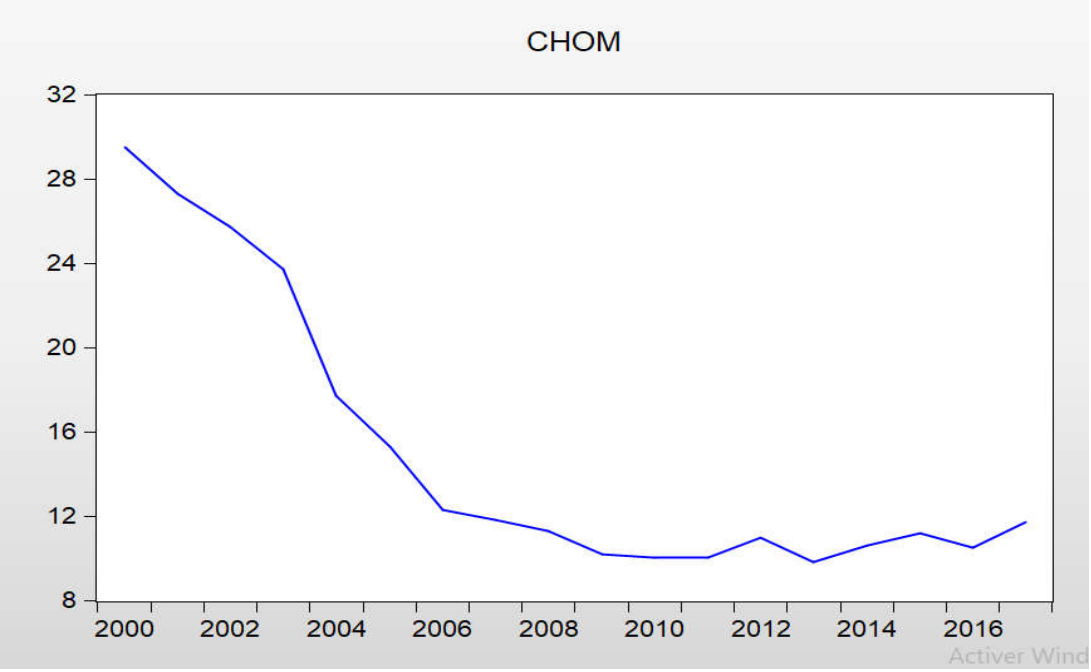

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن معدل البطالة في الجزائر في انخفاض ملحوظ من نسبة 29.5% سنة 2000 إلى نسبة 9.8% سنة 2013، و يمكن تفسير هذا الانخفاض المستمر لمعدلات البطالة في هذه الفترة إلى تحسين الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الاقتصادية

والاجتماعية، إضافة إلى استحداث مناصب شغل جديدة وتوظيفات في العديد من القطاعات ما أدى إلى التخفيض من حدة البطالة. لكنها سرعان ما شرعت بالارتفاع التدريجي إلى أن بلغت نسبة 11.7% سنة 2017.

الشكل (17): المنحنى البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية لمعدل البطالة في الجزائر Chom خلال الفترة 2000-2017.

Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.811	0.811	13.943	0.000
		2	0.607	-0.149	22.244	0.000
		3	0.384	-0.182	25.791	0.000
		4	0.155	-0.179	26.408	0.000
		5	0.014	0.088	26.413	0.000
		6	-0.097	-0.066	26.693	0.000
		7	-0.158	-0.018	27.506	0.000
		8	-0.215	-0.145	29.167	0.000
		9	-0.257	-0.049	31.800	0.000
		10	-0.275	-0.037	35.205	0.000
		11	-0.283	-0.032	39.311	0.000
		12	-0.278	-0.079	43.960	0.000
		13	-0.282	-0.111	49.691	0.000
		14	-0.242	0.058	54.966	0.000
		15	-0.188	0.008	59.217	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من خلال هذا البيان نلاحظ أن : $QStat = 59.217 > \chi^2_{0.05,15} = 25$ كما أن الاحتمال عند التأخر $h = 15$ يساوي 0.000 معدوم تقريبا أي أصغر من 5% إذن سنرفض الفرض العدم ويمكن أن تكون السلسلة غير مستقرة ولنتأكد من ذلك سنجري اختبار Dickey-Fuller المطور على السلسلة الزمنية.

جدول رقم (16): اختبار الاستقرارية لمعدل البطالة في الجزائر Chom باستخدام اختبار *ADF*

نوع النموذج	الاحتمال عند 5%	المستوى	الفرق الأول	القرار
Model 4 DS sans derive	القيمة المحسوبة	-3.9803	/	مستقرة في المستوى
	القيمة الحرجة	-1.9628	/	
	الاحتمال الحرج	0.0005	/	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج المحصل عليها من برنامج Eviews 8.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن القمية المطلقة المحسوبة ADF_{cal} أكبر من القيمة المطلقة الجدولية ADF_{tab} عند مستوى المعنوية 5 % حيث:

$$ADF_{cal} = |-3.9803| > ADF_{tab} = |-1.9628|$$

بالإضافة إلى قيمة الاحتمال التي تقدر بـ 0.0005 وهي أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية لمعدل البطالة في الجزائر من النوع DS بدون ثابت لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة وذلك عند مستوى 5%.

جدول رقم (17): ملخص لنتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار *ADF*

نوع النموذج		Prob à 5%	Pov	Dp	PIB	Inf	Chom
المستوى Level	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج		-3.0573 -3.0521 0.0495	-3.9815 -3.7597 0.0347	-3.5931 -3.0988 0.0209	0.3577 -1.9662 0.7749	-3.9803 -1.9628 0.0005
الفرق الأول 1er def	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج		/	/	/	-4.1426 -1.9740 0.0006	/
القرار			مستقرة في المستوى	مستقرة في المستوى	مستقرة في المستوى	مستقرة بعد الفرق الأول	مستقرة في المستوى

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

يتبن من الجدول أعلاه سكون السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة في المستوى ما عدا متغير معدل التضخم **Inf** فقد بينت النتائج بعد مقارنة القيمة الحرجة مع المحسوبة أنها لا تستقر إلا بعد أخذ الفرق الأول بالنسبة لمعدل التضخم.

تقدير النموذج الإحصائي:

بعد إدخال معادلة تقدير النموذج نتحصل على النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (18): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
[redacted]
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.312417	0.104463	-2.990701	0.0113
CHOM	0.263691	0.029942	8.806685	0.0000
DINF	0.123712	0.052167	2.371462	0.0353
TDP	4.039916	0.940769	4.294272	0.0010
C	3.845059	0.388078	9.907949	0.0000

R-squared	0.940668	Mean dependent var	6.434118
Adjusted R-squared	0.920891	S.D. dependent var	1.817615
S.E. of regression	0.511228	Akaike info criterion	1.735926
Sum squared resid	3.136248	Schwarz criterion	1.980989
Log likelihood	-9.755372	Hannan-Quinn criter.	1.760286
F-statistic	47.56324	Durbin-Watson stat	2.305810
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

من الجدول رقم **18** يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$\hat{POV} = 3.845 - 0.3124\,PIB + 0.2636\,CHOM + 0.1237\,DINF + 4.0399\,TDP$$

t_c : (9.9079) (-2.990) (8.8066) (2.3714) (4.2942)

$\delta_{\hat{\beta}i}$: (0.3880) (0.1044) (0.0299) (0.0521) (0.9407)

$\sum \varepsilon^2_i = 3.1362$ $R^2 = 0.9406$ $\bar{R}^2 = 0.9208$

$DW = 2.3058$ $F_c = 47.5632$ $n = 18$

حيث:

t_c: هي قيم إحصائية ستيودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$t_{C\hat{\beta}i} = \frac{|\hat{\beta}i - \beta i|}{\delta\beta i} \quad , \quad i=0,1,2,...$$

$\delta\beta i$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum\varepsilon^2_i$: مجموع مربعات الأخطاء.

R^2 : تمثل معامل التحديد.

$\overline{R}^2$: يمثل معامل التحديد المعدل.

DW : تمثل إحصائية دربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R2}{1-R2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث:

m : عدد المتغيرات المستقلة.

n : عدد المشاهدات.

المطلب الثاني: التقييم الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر.

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي و الاقتصادي للنموذج المقدر **و** لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات و ذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية و اختباره من الناحية القياسية و استخدامه في عملية التنبؤ.

أ- التفسير الإحصائي :

1- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة:

لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيودنت Student وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

جدول رقم (19): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

المعلمات	المعاملات	t_{cal}	t_{tab}	$prob$
الثابت	β_0	9.9079	2.101	0.0000
PIB	β_1	-2.990	2.101	0.0113
CHOM	β_2	8.8066	2.101	0.0000
DINF	β_3	2.3714	2.101	0.0353
TDP	β_4	4.2942	2.101	0.0010

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم **18**.

و لإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصائية ستيودنت Student المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

- **اختبار معنوية β_0 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم **19** نلاحظ أن $t_{cal} = 9.9079 > t_{tab} = 2.101$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1، ومنه β_0 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار معنوية β_1 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم **19** نلاحظ أن $|t_{cal}| = |-2.990| > t_{tab} = 2.101$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1، ومنه β_1 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار معنوية β_2 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم **19** نلاحظ أن t_{cal}= 8.8066> t_{tab} = **2.101** وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1، ومنه β_2 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار معنوية β_3 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم **19** نلاحظ أن t_{cal}= 2.3714> t_{tab} = **2.101** وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1، ومنه β_3 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار معنوية β_4 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_4 = 0 \\ H_1: \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم **19** نلاحظ أن t_{cal}= 4.2942 > t_{tab} = **2.101** وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1، ومنه β_4 لها معنوية إحصائية.

2- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0=\beta_1=\beta_2=\beta_3=\beta_4 \\ H_1: \exists \beta_i/\beta_i \neq 0 \quad i=0,1,2,.....4 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

من خلال الجدول رقم **19** نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية 5% حيث:

$$F_{cal} = 47.5632 > F_{(4,13,0.05)} = 3.18$$

إذن: سنرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وبالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير وقدرة تفسيرية على المتغير التابع(نسبة الفقر).

3- دراسة الانحرافات المعيارية للمعلمات:

نلاحظ أن الانحرافات المعيارية لمعلمة الحد الثابت وكل معلمات المتغيرات المستقلة هي أصغر من نصف قيمة المعالم المقدرة.

$$\delta\hat{\beta}_0 = 0.3880 < \frac{\hat{\beta}0}{2} = 1.9225$$

$$\delta\hat{\beta}_1 = 0.1044 < \left|\frac{\hat{\beta}1}{2}\right| = 0.1562$$

$$\delta\hat{\beta}_2 = 0.0299 < \frac{\hat{\beta}2}{2} = 0.1318$$

$$\delta\hat{\beta}_3 = 0.0521 < \frac{\hat{\beta}3}{2} = 0.06185$$

$$\delta\hat{\beta}_4 = 0.9407 < \frac{\hat{\beta}4}{2} = 2.01995$$

ومنه نستنتج أن كل معاملات النموذج المقدر β_0 , β_1 , β_2 , β_3 , β_4 هي مقبولة إحصائيا.

ب- التفسير الاقتصادي :

- يدل معامل التحديد على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة حيث $R^2 = 0.9406$، كما بلغ معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2 = 0.9208$ بمعنى أن 94.06% من التغيرات التي تحدث في نسبة الفقر هي ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وأن نسبة الفقر مفسرة بنسبة 92.08%.

- إشارة الحد الثابت موجبة وقيمته تساوي 3.845 وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون لنسبة الفقر قيمة موجبة حتى ولو انعدمت قيم باقي المتغيرات في النموذج.

- سلكت المتغيرات سلوكا مع الفروض النظرية الاقتصادية بحيث أظهر متغير النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل الناتج المحلي الإجمالي علاقة سلبية مع نسبة الفقر إذ أن زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى تناقص نسبة الفقر بـ 0.312 وهذا يعكس حقيقة اقتصادية.

- العلاقة بين نسبة الفقر ومعدل البطالة علاقة طردية توافق النظرية الاقتصادية إذ أن زيادته بوحدة واحدة تؤدي إلى تزايد نسبة الفقر بـ 0.263، حيث تعد البطالة السبب الرئيسي المحدد للفقر إذ تؤدي البطالة بكل أنواعها إلى انخفاض الدخل أو انعدامه ما ينعكس على زيادة حدة الفقر، وقد سعت السياسة التنموية في الجزائر للحد من البطالة وتخفيض مستوياتها بإطلاق برامج تمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف الصيغ وبرامج دعم التدريب والتشغيل في لجزائر من خلال زيادة عدد المناصب المستحدثة للتوظيف.

- علاقة التضخم بنسب الفقر هي علاقة طردية حسب النموذج المقدر إذ تؤدي زيادة وحدة واحدة من معدل التضخم إلى ارتفاع نسب الفقر بـ 0.123 . كما يعتبر أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر حيث بارتفاعه يمكن أن

يسهم في رفع نسب الفقر من خلال تأثير التضخم في معدلات النمو الاقتصادي، وقد أكدت الدراسات التجريبية أن ارتفاع التضخم له انعكاس واضح في انحدار معدلات النمو، كما أنه يعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد خصوصا ذوي الدخول المحدودة فغالبا ما تكون الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم، ويساهم في تعميق التفاوت في توزيع الدخول ورفع درجة اللامساواة.

– منطقية العلاقة التي تربط بين معدل الكثافة السكانية ونسب الفقر في النموذج فقد ظهرت أنها طردية حيث أنه إذا تغير معدل الكثافة السكانية بوحدة واحدة فإن نسبة الفقر سترتفع بـ 4.039. ويعتبر معدل الكثافة السكانية من القوى المضادة للنمو خاصة في الدول النامية كالجزائر، وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة، ومن أجل التوسع الاقتصادي يظل النمو الاقتصادي متباطئا اتجاه معدل الكثافة السكانية المتزايد مما يساعد في زيادة الفقر.

- بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار دربين واتسون $\boldsymbol{DW}$ حيث تسمح هذه الإحصائية باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho=0 \\ H_1: \rho\neq 0 \quad (\rho<0 \; ou \; \rho>0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ويفترض في هذا الاختبار أن الارتباط الذاتي لقيم u يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى

$$u_t=\rho u_{t-1}+\varepsilon t$$

و بالتالي تحسب قيمة $\boldsymbol{DW}$ بموجب الصيغة التالية[1]:

$$\boldsymbol{DW}=\Sigma^{n}_{t=2}(\varepsilon_t-\varepsilon_{t-1})^2 \,/\, \Sigma^{n}_{t=2}\,\varepsilon^2_t$$

[1]– مصطفى حيمور ، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987–2013** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تقنيات كمية مطبقة ، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2014-2015 ، ص 103.

الشكل (18): تحديد مناطق القبول والرفض لإحصائية DW .

ارتباط ذاتي موجب $\rho>0$	قرار غير محسوم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $\rho=0$ $DW=$ 2.3058	قرار غير محسوم	56

0 dl=1.24 du=1.56 2 4-du=2.44 4-dl=2.76 4

من خلال الشكل **18** نلاحظ أن قيمة DW وقعت في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ولنعزز هذه النتيجة سنستخدم اختبار **Breusch –Godfrey**.

اختبار : Breusch –Godfrey :

يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر وعندما يكون المتغير التابع المبطأ ضمن المتغيرات المستقلة ، و يكتب النموذج العام الذي يحتوي الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة ρ كمايلي:

$$u_t=\rho_1 u_t-1+\rho 2\ u_{t-2}+\cdots\cdots+\rho_\rho\ u_{t-\rho}$$

$$y_t=\beta_0+\beta_1 X_{1t}+\beta_2 X_{2t}+\cdots+\beta_k X_{kt}+\rho_1 u_{t-1}+\rho_2 u_{t-2}+\cdots+\rho_\rho u_{t-\rho}+\varepsilon_t$$

و تتلخص فكرة هذا الاختبار على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء ، اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1=\rho_2=\cdots\cdots=\rho_\rho=0 \\ H_1: \exists\rho_i \,/\, \rho_i\neq 0 \quad i=1,2\cdots\rho \end{cases}$$

H_0 : تمثل الفرضية الصفرية و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

جدول رقم (20): نتائج التقدير لاختبار Breusch –Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.548294	Prob. F(2,10)	0.5944
Obs*R-squared	1.679975	Prob. Chi-Square(2)	0.4317

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 20:51
Sample: 2001 2017
Included observations: 17
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.020609	0.120601	-0.170885	0.8677
CHOM	0.005666	0.032130	0.176344	0.8635
DINF	-0.005165	0.059037	-0.087486	0.9320
TDP	0.067930	0.980487	0.069282	0.9461
C	-0.000417	0.416285	-0.001002	0.9992
RESID(-1)	-0.333533	0.329298	-1.012858	0.3350
RESID(-2)	-0.136935	0.357932	-0.382571	0.7100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات Eviews 8.

اعتمدنا على الأخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1=\rho_2=0 \\ H_1: \exists \rho_i / \quad \rho_i \neq 0 \quad i=1,2 \end{cases}$$

تحسب إحصائية LM وفق العلاقة التالية:

$$LM=n.R_2 => LM=1.679$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_ρ الجدولية التالية:

$$\chi^2_{(0,05;\,4)}=9.49$$

نلاحظ أن $LM=1.679 < \chi^2_{(0,05;\,2)}=9.49$ كما أن $prob=0.5944$ هي أكبر من 5% ومنه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء (الاستقلالية ما بين البواقي) .

2- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

سيتم اعتماد اختبار وايت White للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u^2_t و المتغيرات المستقلة و يكون التقدير وفق الصيغة التالية:

$$u^2_t=\beta_0+\alpha_1 Pac_t+\beta_1 Pac^2_t+\alpha_2 PIB_t+\beta_2 PIB^2_t+\varepsilon_t$$

ونقوم باختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_0=\alpha_1=\beta_1=\alpha_2=\beta_2=\cdots=\alpha_k=\beta_k=0$$

$H0$: تمثل الفرضية الصفرية وتنص تجانس تباين الأخطاء.

انطلاقا من الجدول رقم 18 وباستعمال برنامج **Eviews** تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية:

جدول رقم (21): نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.469975	Prob. F(14,2)	0.4775
Obs*R-squared	15.49422	Prob. Chi-Square(14)	0.3452
Scaled explained SS	3.282063	Prob. Chi-Square(14)	0.9985

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 21:56
Sample: 2001 2017
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.079846	3.038574	-0.684481	0.5643
PIB^2	0.083682	0.122349	0.683959	0.5646
PIB*CHOM	-0.048391	0.080299	-0.602641	0.6080
PIB*DINF	0.094345	0.101143	0.932789	0.4494
PIB*TDP	0.485974	0.587058	0.827812	0.4948
PIB	0.093271	0.334538	0.278804	0.8066
CHOM^2	-0.002727	0.021449	-0.127148	0.9105
CHOM*DINF	-0.024504	0.025181	-0.973111	0.4331
CHOM*TDP	0.406874	0.770875	0.527808	0.6503
CHOM	0.272265	0.436688	0.623478	0.5966
DINF^2	0.002458	0.007037	0.349218	0.7603
DINF*TDP	0.679226	0.381860	1.778732	0.2173
DINF	-0.023984	0.107347	-0.223426	0.8439
TDP^2	2.934803	5.749539	0.510441	0.6605
TDP	-6.712326	8.875951	-0.756237	0.5284

R-squared	0.911425	Mean dependent var	0.184485
Adjusted R-squared	0.291397	S.D. dependent var	0.175347
S.E. of regression	0.147604	Akaike info criterion	-1.363925
Sum squared resid	0.043574	Schwarz criterion	-0.628737
Log likelihood	26.59337	Hannan-Quinn criter.	-1.290846
F-statistic	1.469975	Durbin-Watson stat	2.958411
Prob(F-statistic)	0.477549		

المصدر: من إعداد الطاالبة انطلاقا من الجدول **18** اعتمادا على برنامج Eviews 8 .

للكشف عن ثبات التباين سوف نعتمد على اختبار فيشر كمايلي:

$H0: \beta_0=\alpha_1=\beta_1=\alpha_2=\beta_2$

لدينا : $F_{cal} = 1.4699 < F_{(4,13,0.05)} = 3.18$ كما أن prob=0.4775 هي أكبر من 5%

و منه نقبل فرضية العدم $H0$ و بالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

3- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

سنعتمد على اختبار **Jarque Bera** والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

$H0$: الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

$H1$: الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (19): توضيح اختبار Jarque Bera لتوزيع الأخطاء

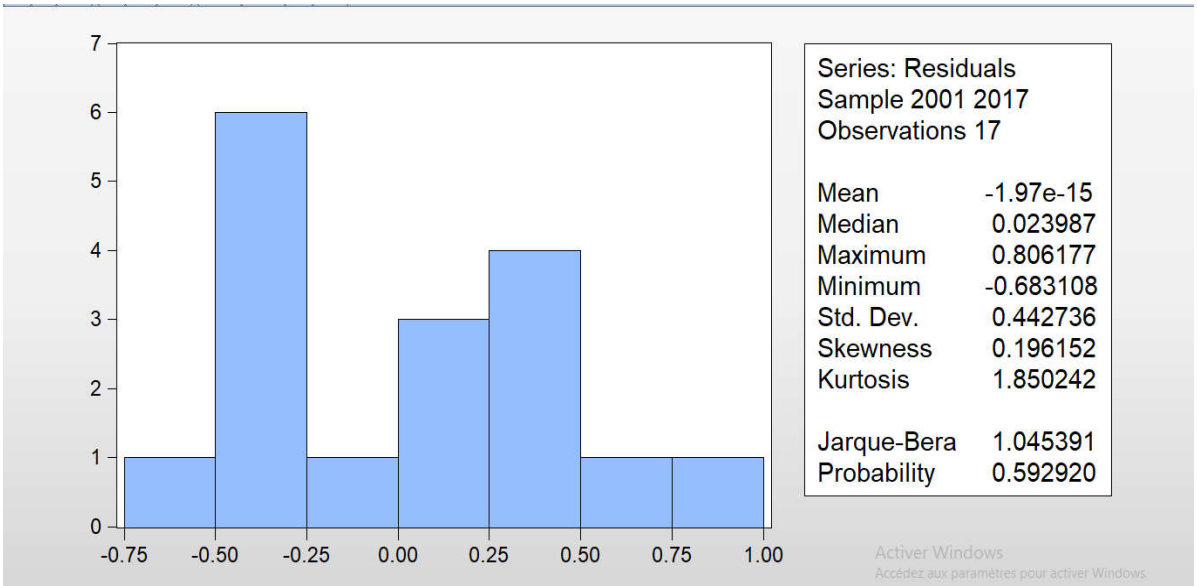

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول **18** اعتمادا على برنامج Eviews 8.

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن إحصائية جارك بيرا المحسوبة JB = 1.045، والاحتمال المرافق لها يقدر بقيمة 0.5929 هو أكبر من 0.05 ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

- **التنبؤ بنسب الفقر باستخدام النموذج المقدر:**

لقد استطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في نسب الفقر خلال فترة الدراسة و بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ثم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ بنسب الفقر.

الشكل رقم (20): توضيح اختبار معامل ثايل Theil

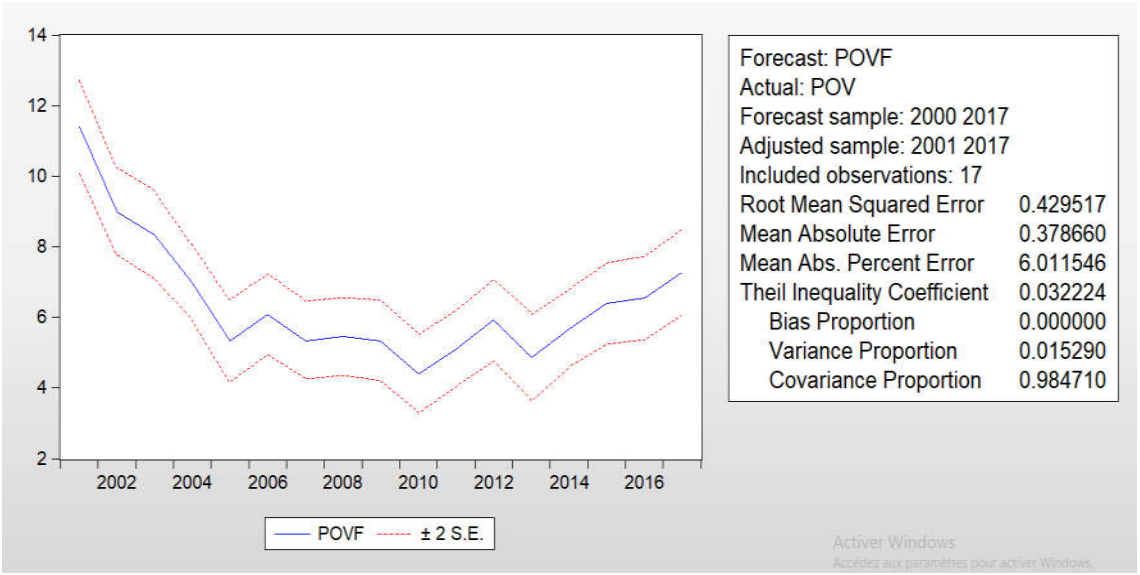

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية و هذا من خلال معامل ثايل حيث أنه يقترب من الصفر U_t=0.0322، ما يفسر أن النموذج له مقدرة تنبؤية بنسب الفقر.

الجدول رقم (22): مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة لنسب الفقر في الجزائر

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
2001	12.2000	11.3938	0.80618	
2002	8.50000	8.99335	-0.49335	
2003	8.00000	8.33202	-0.33202	
2004	6.80000	6.96794	-0.16794	
2005	5.70000	5.33505	0.36495	
2006	5.60000	6.08352	-0.48352	
2007	5.60000	5.34271	0.25729	
2008	5.00000	5.44828	-0.44828	
2009	5.00000	5.33496	-0.33496	
2010	5.00000	4.38871	0.61129	
2011	5.55000	5.10953	0.44047	
2012	6.00000	5.91660	0.08340	
2013	5.03000	4.85824	0.17176	
2014	5.70000	5.67601	0.02399	
2015	5.70000	6.38311	-0.68311	
2016	7.00000	6.54072	0.45928	
2017	7.00000	7.27542	-0.27542	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم الأخطاء المقدرة لنسب الفقر للسنوات 2001، 2010، و 2015 المقدرة بـ 0.806، 0.611، و0.683 – على التوالي قد خرجت عن المجال المتوقع لها وهذا يفسر بحدوث صدمات اقتصادية ما جعل الفارق بين القيمة الفعلية لنسبة الفقر وقيمتها المقدرة يخرج عن المجال المتوقع.

يمكن مقارنة القيم الفعلية لنسب الفقر مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (21): منحنى مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة لنسب الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

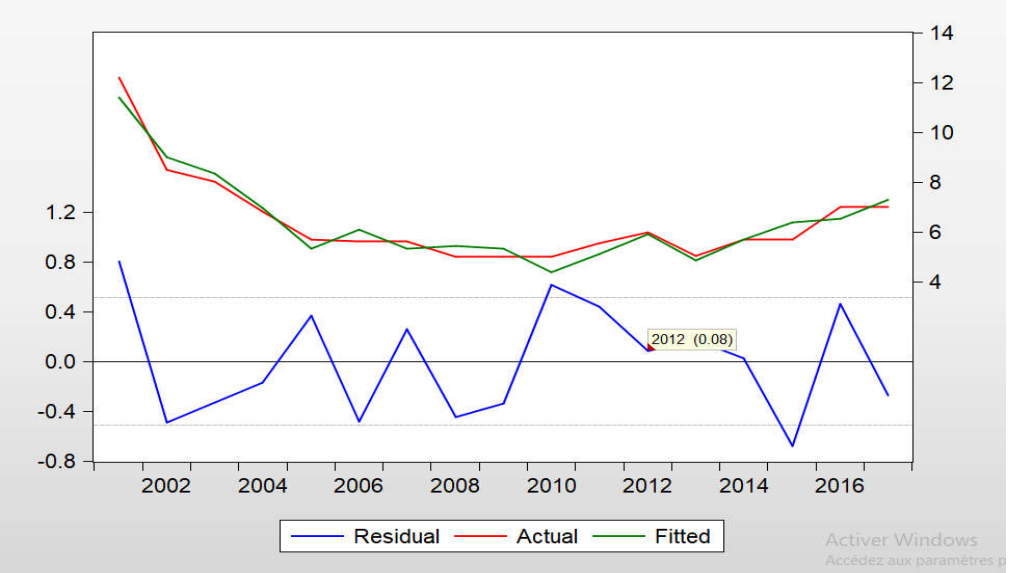

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

نلاحظ من خلال الشكل و المنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية و هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 م وذلك باستخدام الطرق و الأساليب الكمية و مناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على نسب الفقر في الجزائر حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع بيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة و بعد ذلك تم بناء و تقدير نموذج قياسي، ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية و ذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر ، و من خلال هذه الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة و بإتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا أن نسب الفقر تتأثر بشكل كبير بمعدل الكثافة السكانية ، معدل البطالة والتضخم طرديا فكلما ارتفعت هاته المعدلات كلما زادت حدة الفقر كما أن هذا الأخير بتأثر عكسيا بمعدل الناتج المحلي الإجمالي فكلما ارتفعت معدل الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفضت نسب الفقر، وبالتالي على الدولة أن تصب مجهوداتها لإتباع برامج جيدة لرفع حجم الناتج المحلي الإجمالي و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لتوفير مناصب شغل جديدة التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة.

الخـــــــاتمـــة

الخـــــــاتمـــــــة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية تحديد المتغيرات والمحددات المفسرة والمؤثرة لظاهرة الفقر، فظاهرة الفقر في الجزائر قديمة وتعود جذورها إلى عهد الاستعمار الفرنسي، ولكن مع استقلال الجزائر تحسنت الأوضاع بسبب السياسات التنموية والاجتماعية التي اتبعتها الجزائر كمحاولة لمساعدة الفئات الفقيرة وتخفيف العبء عنهم، وهذه السياسات تمثلت في سياسات دعم المداخيل ومكافحة البطالة، إلا أنه في مرحلة لاحقة برزت مظاهر جديدة للفقر لم تعرفها الجزائر من قبل كالحرمان والعوز. وهنا تتضح أهمية قياس الفقر لما له من دور في التعرف على الفقراء ودرجة فقرهم وتحديد أماكنهم ونسبتهم وهذا بهدف وضع المناهج والسبل الرامية إلى تحسين ظروفهم.

وبخصوص اختبار صحة الفرضيات، فالفرضية الأولى والتي تنص على أن مفاهيم ونظريات ظاهرة الفقر متعددة نتيجة تعدد أسبابها وطرق قياسها، فقد حاول العديد من الباحثين إعطاء مفهوم للفقر، إلا أنه لا يوجد توافق وإجماع على ماهية الفقر بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، فالفقر ظاهرة تاريخية درستها النظريات في إطار المدارس والسياسات الاقتصادية المختلفة وتتعدد طرق قياسه و أسبابه من اقتصادية و اجتماعية إلى أسباب أخرى.

وفيما يخص الفرضية الثانية والتي ترى أن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي في نسبة الفقر، فقد ثبتت الدراسة صحة الفرضية، حيث أن لمعدل التضخم تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يزيد من حدة الفقر.

وبخصوص الفرضية الثالثة والمتعلقة بإمكانية بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة الفقر في الجزائر والتنبؤ به من خلال استخدام مناهج إحصائية وبرامج معلوماتية، فالمناهج الإحصائية ومن خلال استخدام برنامج Eviews 8 مكنتنا من بناء نموذج قياسي مقدر لظاهرة الفقر في الجزائر له مقدرة تنبؤية مما يساعدنا في تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة التي تسمح بخفض نسب الفقر .

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج و الاقتراحات:

– النتائج:

- إن مواجهة الفقر يحتاج إلى تشخيص دقيق لظاهرة الفقر، حيث أن المعرفة الدقيقة لهذه الظاهرة تساعد على وضع الحل المناسب للقضاء عليها.
- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة الفقر إلا أن حجم الفقر وعمقه عرف تزايدا في الآونة الأخيرة ، وهذا راجع للأزمة المالية التي تعاني منها الجزائر نتيجة تراجع أسعار البترول عالميا وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة .

- هناك علاقة قوية بين الفقر كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المؤثرة فيه كالكثافة السكانية، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، والبطالة.

– الاقتراحات:

– تحسين النمو الاقتصادي،مكافحة البطالة، القضاء على التضخم كلها عوامل أساسية لمواجهة الفقر وتحسين توزيع الدخل.

– وضع قضايا الفقر والحد منه في قائمة أولويات السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية.

– التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري والتوجه نحو تشجيع قطاع التكوين المهني.

– دعم وتشجيع الاستثمارات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتشجيع القطاع الخاص لما لهم من دور في خلق مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي ، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر.

– آفاق البحث :

حاولنا من خلال هذا البحث بناء نموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 وذلك بعد تقديم تحليل وقياس لواقع هذه الظاهرة، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة التي تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- اقتراح نموذج عام لمعدل الفقر يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية والغير الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية.
- التطرق لمواضيع تحليلية قياسية تأخذ بعين الاعتبار الحلول الإسلامية للحد من ظاهرة الفقر كالزكاة والصيرفة الإسلامية.
- دراسة العلاقة بين الفساد المالي والاقتصادي في المؤسسات العمومية والخاصة وانعكاساته على معدل الفقر في المجتمع.

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم، نافعا لغيرنا والحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات.

قائمـــة المصادر و المراجـــع

قائمة المصادر و المراجع

أولاً– المصادر:

* **القرآن الكريم.**

ثانياً– المراجع باللغة العربية:

أ– المؤلفـــــات:

- حاجي فاطمة، **إشكالية الفقر –دراسة قياسية الجزائر نموذجا**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2017.
- حاجي فاطمة، **سياسة مكافحة الفقر –دراسة تحليلية " الجزائر والصين نموذجا"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى .
- صحيح البخاري – كتاب الزكاة – **باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا** .رقم 1496.
- عبد الرحمن سيف سردار، **اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر ولتوزيع، عمان، 2015.
- عدنان داوود مُحَّد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**،الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- علي حسين سبكشي، **العولمة، النظرية بلا نظر**، مطبعة المدينة جدة، يناير 2001 ،.
- علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، بيرُوت 1996 .
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد مُحَّد، **التنمية الاقتصادية**،دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

ب– الدوريات و التقارير:

- بن جلول خالد ، سالمي جمال، محددات الفقر في الجزائر:دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2014، مقال من مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية.

- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 42، 2008.
- بان كي مون، **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010 .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم**، تقرير التنمية البشرية، 2007-2008 نيويورك، 2008.
- البنك الدولي، **الفقر**، تقرير عن التنمية في العالم، واشطن، 1990.
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق- دراسة تطبيقية**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، المجلد 7، نيسان 2010 .
- عبد السلام دحمان اللوح و د محمود هاشم عنبر ، **علاج مشكلة الفقر دراسة قرآنية موضوعية**، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير2009 .
- راجي محيل الخفاجي، قصي الجابري ، **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي –محاولة للقياس والتحليل–**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 28، 2011.
- الزبير عروس، **المجتمع المدني، الإدارة، الرأي والفقراء الجدد**، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد 53 ، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر 2000 .
- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة 1، 2008.
- سيث ديليو نورتن، **النمو الاقتصادي والفقر، بحث عن انسياب الفوائد إلى الأسفل**، مجلة كيتو، المجلد 11 ، العدد 2، خريف 2002.
- صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25.
- الطيب لحيلح، مُحَّد جصاص، **الفقر التعريف ومحاولة القياس**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، العدد 7، جوان 2010.
- العدد الأول، 2009.
- عدنان داود العذاري، هدى زوي مخلف الدعيمي، **قياس اثر المؤثرات السكانية على الفقر في الوطن العربي**، دراسة تحليلية للمدة 1970-1998، مجلة جامعة كربلاء، المجلد3 ، العدد 11 ، آب 2005.

- قصي الجابري، **تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام 2003**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد 21، 2009.
- قورين حاج قويدر، **ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية– البطالة والتضخم–**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، 2014.
- كريمة كريم،**دراسات في الفقر والعولمة**، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا** : محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دليل مؤشرات التنمية البشرية**، ورشة عمل حول مؤشرات التنمية، الأمم المتحدةن بيروت، 2001.
- مُحَّد عبد الشفيع عيسى، **نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 46، ربيع2009.
- مطانيوس مخول، **الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17 ، العدد الأول، 2011.
- وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر، 2003 .

ت– الرسائل العلمية:

- أشرف يونس عبد الكريم الخطيب **– العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في فلسطين** – رسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر – غزة 1437 هـ-2016م .
- بلكراروبي طه، **محاولة قياس وتحليل ظاهرة الفقر"حالة ولاية مستغانم"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2016-2017.
- جلاطو الجيلاي ، **الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة** ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 1430 هـ -2009م .
- حصروري نادية، **تحاليل الفقر في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،2008-2009.

- حيمور مصطفى، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987-2013** ، مذكرة نخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تقنيات كمية مطبقة ، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2014-2015.
- زوين إيمان ، **دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر** -، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- عصام الطاهر، قياس وتحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999.
- لمياء خالق، **السكن التطوري في مدينة خنشلة، الانعكاس على المجال الإنتاج السكني**، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2014-2015.
- مُحَمَّد على موسى المعموري ، **تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية**: العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، ، 2000.

ث- المواقع الإلكترونية:

- h ttps://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie
- http:/ slamfin.go- forum.net الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن طريق الرابط
- www.google.com
- www.misbahalhuria.org
- www.ons.dz
- www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration201ar.

بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو.

ملحق بيان السياسة العامة، مصالحة الوزير الأول، 2012/07/01.

- www.worldbank.org/poverty/data.
- www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/htm2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009 ،المجالات الرئيسية التي يشملها.

ثالثا – المراجع باللغة الفرنسية:

- Banque Mondial (2002), Note Technique, Mesure et Analyse de la Pauvreté.
- Commissariat de planification et la prospective, ''la pauvreté en Algerie '' Alger, 2004.
- CENEAP, ''Etude LSMS 2005'', Alger, 2006
- PNUD , Rapport Mondial sur le développement humain, 1990-2006.
- Rapports de CNES) 2000-2012.
- MICS3(2006) : Troisième enquête à indicateur multiple , 2006.
- MICS4(2012) : Quatrième enquête à indicateur multiple, 2012-2013.
- CNES,RNDH 2013-2015, 2016.

رابعا – المراجع باللغة الانجليزية:

- Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, Explanatory note on 2011 HDR composite indices, Algeria.
- Amartya Sen, poverty : An ordinal Approach to measurement Econometric,econometrica , vol 44, N 02, 1976.

الملاحـــق

الملاحـــــق:

الملحق رقم (01): جدول يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لنسبة الفقر في الجزائر *Pov* باستخدام اختبار *ADF*

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.057380	0.0495
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

الملحق رقم (02): جدول يوضح نتائج اختبار الاستقرارية معدل الكثافة السكانية في الجزائر *Dp* باستخدام اختبار *ADF*

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.981595	0.0347
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP)
Method: Least Squares
Date: 06/20/19 Time: 18:58
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

الملحق رقم (03): جدول يوضح معادلة الاتجاه العام لسلسة معدل الكثافة السكانية في الجزائر

Estimation Command:
==========
LS DP C T

Estimation Equation:
==========
DP = C(1) + C(2)*T

Substituted Coefficients:
==========
DP = 12.8061988304 + 0.253519091847*T

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

الملحق رقم (04): جدول يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة *TDP* باستخدام اختبار *ADF*

Null Hypothesis: TDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.431775	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TDP)
Method: Least Squares
Date: 06/20/19 Time: 19:05
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 8.

الملحق رقم (05): جدول يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لنسبة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ***PIB*** باستخدام اختبار ***ADF***

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.593194	0.0209
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 06/20/19 Time: 19:10
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **Eviews 8**.

الملحق رقم (06): جدول يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لمعدل التضخم في الجزائر ***Inf*** باستخدام اختبار ***ADF***

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.357768	0.7749
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/20/19 Time: 19:13
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **Eviews 8**.

الملحق رقم (07): جدول يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لمعدل التضخم في الجزائر ***Inf*** بعد الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.142616	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/20/19 Time: 19:51
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **Eviews 8**.

الملحق رقم (08): جدول يوضح نتائج اختبار الاستقرارية لمعدل البطالة في الجزائر ***Chom*** باستخدام اختبار ***ADF***

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.980378	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 06/20/19 Time: 19:57
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج **Eviews 8**.

الملخص

الملخـــــــص:

احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، حيث انصبت اهتمامات الباحثين على معرفة أسباب وآثار هذه الظاهرة، والبحث عن حلول فعالة تعمل على الحد من الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للفقر.

ويهتم هذا العمل البحثي بدراسة العلاقة بين الفقر في الجزائر ومجموعة المتغيرات المفسرة (النمو الاقتصادي، الكثافة السكانية، البطالة والتضخم)، وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول ويتناول الجانب النظري و المفاهيمي للفقر.

ويتناول الفصل الثاني مؤشرات الفقر في الجزائر، فيما يتطرق الفصل الثالث للجانب التطبيقي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات الفقر في الجزائر تتأثر بشدة بالكثافة السكانية والبطالة والتضخم. من ناحية أخرى وفي الوقت نفسه توجد علاقة عكسية بين معدل الفقر والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية : ظاهرة الفقر، الآثار، النمو الاقتصادي ، الكثافة السكانية، البطالة والتضخم.

Résumé:

Le phénomène de la pauvreté occupe une place prépondérante dans la recherche scientifique.

Les chercheurs se portent sur les causes et les conséquences de ce phénomène et proposent des solutions pour réduire efficacement les impacts socio-économiques de la pauvreté.

Le but de ce travail de recherche est d'étudier les relations entre la pauvreté en Algérie et un ensemble de variables explicatives (la croissance économique, la densité de population, le chômage et l'inflation).

Afin de répondre à notre problématique ainsi qu'aux questions secondaires, nous avons structuré notre travail en trois chapitres :

Le premier chapitre traite l'aspect théorique et conceptuel de la pauvreté.

Le deuxième chapitre aborde Indicateurs de Pauvreté en Algérie.

Enfin, le dernier chapitre présente les résultats de l'étude empirique, Les résultats de l'étude ont montrée que les taux de pauvreté en Algérie sont fortement affectés par la densité de population, le chômage et l'inflation. D'autre part dans le même temps une relation inverse entre le taux de pauvreté et l'augmentation du PIB.

Mots clés: Le phénomène de la pauvreté, conséquences, la croissance économique, la densité de population, le chômage, l'inflation.